



A

PROVISIONAL

A/44/PV.10
5 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠٠٠

(نيجيريا)	السيد غاربا	: <u>الرئيس</u>
(بابوا غينيا الجديدة)	السيد لوهيا	: شم
	(نائب الرئيس)	
(نيجيريا)	السيد غاربا (الرئيس)	: شم

- المناقشة العامة [٦] (تابع)
 بيان السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديموقراطية
 خطاب السيد ادوارد فينيش ادامي ، رئيس وزراء جمهورية مالطا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
 السيد هورن (هنغاريا)
 السيد وكيل (أفغانستان)
 السيد اوکو (كينيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي رسالها موجهة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

بيان السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتاشيا الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان الى بيان من رئيس وزراء كمبوتاشيا الديمقراطية .

اصطبخ السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتاشيا الديمقراطية ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أرحب برئيس وزراء كمبوتاشيا الديمقراطية ، السيد سون سان ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سون سان (كمبوتاشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي ، سيدي ، أن أغتنم هذه الفرصة المرحب بها لانقل اليكم أحضر تهانئنا بمناسبة تقلدكم رئاسة الجمعية العامة وتمنياتي الصادقة بالنجاح الكامل لمهمتكم النبيلة .

يشرفني اليوم أن أتلئو الرسالة التالية التي وجهها إلى الجمعية العامة فسي دورتها الرابعة والأربعين صاحب السمو الملكي سامدوك نوردوم سيهانوك ، زعيم المقاومة الوطنية الكمبودية ورئيس كمبوتاشيا الديمقراطية :

"سيدي الرئيس ،

"اما ينطوي على شرف وفخر عظيمين لي أن أخاطب جمعيتك الموقرة بصفتي قائدا للمقاومة الوطنية الكمبودية ضد الاحتلال الاستعماري الفيتنامي ورئيسا لكمبوتاشيا الديمقراطية .

"اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن مدى امتناني وتشرفني إذ أتقدم إليكم باسم كمبوتاشيا الديمقراطية وشعبها ، اللذين حافظا دوما على علاقات ودية وأخوية مع نيجيريا وشعبها ، بارتياحنا العميق وتهانئنا القلبية بمناسبة انتخابكم اللامع بالتزكية لتولى المسؤوليات السامية للدورة الحالية

(السيد سون سان ،
كمبودشيا الديمقراطية)

التي تعقدتها الجمعية العامة . وهذه إشادة عن استحقاق من منظمتنا العالمية
بابن بارز من أبناء نيجيريا وافريقيا ، كما يتضح من أنشطتكم الدؤوبة
لمناهضة الفصل العنصري ، وخصالكم الإنسانية الرفيعة ، وخبرتكم الدبلوماسية
وحكمتكم العظيمة .

"كما أود أن أشيد إشادة قلبية بسلفكم القدير ، السيد دانتي كابوتو
ممثل الأرجنتين على كفاءته وحكمته العظيمتين اللتين مكتناته من أن يديم
بنجاح كبير عمل الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

"وأخيرا وليس آخرأ ، أعبر من جديد ، وبسعادة كالمعتاد ، لأمينتنا
العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن تقديرنا العميق وأحر تهانئنا
على جهوده المتمانية والدؤوبة ، وكذلك مبادراته الجديرة بالثناء التي
ترمي ، في البحث عن حلول للمشاكل الدولية المعقدة ، إلى البقاء على قوّة
مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبخاصة أهدافه المتمثلة في السلم العالمي
والامن والرخاء على أساس الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية .
إن حكمته ووضوح بصيرته وكفاءته تشرف الآمال التي عقدتها البشرية على الأمم
المتحدة لأن تلك الخصال قد استعادت سلطة الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور
لا يستغاض عنه في صيانة السلم والأمن الدوليين . ولم يسبق أن كانت هيبة الأمم
المتحدة وفعاليتها على ذلك القدر الكبير من العظمة وأن حققت تعددية الاطراف
ذلك القدر الكبير من النجاح .

"في هذا العام تسلط الأضواء مرارا على مشكلة كمبوديا في الساحة
السياسية الدولية . وهذا يجسد اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بأن يرى حلا
سريعاً للمشكلة ، كما هو الحال بالنسبة لبعض المشاكل القليمية الأخرى . ولقد
قامت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ، في إطار اجتماعات جاكرتا
غير الرسمية ، بمتابعة جهودها الدؤوبة النبيلة في هذا الاتجاه . وقد تابعت
جهودي الشخصية إلى درجة الحاق الأذى بكرامتي واحترامي لنفسي بالاجتماع مع

(السيد سون سان ،
كمبودشيا الديموقراطية)

رئيس النظام غير الشرعي الذي نسبته القوات الغبيتنامية في بنوم بنه ، بهدف استكشاف جميع الامكانيات ، مهما كانت صغيرة ، من أجل إعادة السلم والاستقلال الوطني والحرية في السلامة الاقليمية الى وطني وشعبي . وفي الاونة الاخيرة ، في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/اغسطس الماضي ، تكررت فرنسا بتنظيم مؤتمر دولي معنوي بكمبوديا في باريس يرمي الى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لما يسمى بمشكلة كمبودشيا . والى جميع بلدان رابطة الآسيان ورؤساء دولها ، والى فرنسا والرئيس فرانسوا ميتران ، الذي قام بالكثير وما زال يمارس الجهد الشديدة النبل للاسهام في إنقاذ كمبوديا وشعبها ، تتقدم المقاومة الوطنية الكمبودية ، والحكومة الاشتلافية لكمبودشيا الديموقراطية واتقدم انتا شخصيا باشادة احترام مدوية وباعمق مشاعر امتنانا .

"ويالأسف ، بكل هذه الجهد التibilية والدؤوبة لم تتحقق حتى الان حللا شاملا وعادلا ودائما لما يسمى بمشكلة كمبودشيا .

"لقد طرحت خطة سلم مؤلفة من خمس نقاط من أجل حل شامل ومتصرف للمشكلة - التي هي ، واسمحوا لي أن أذكر من جديد ، مشكلة بين فييت نام ، المعادية ، وكمبوديا ، الضحية . وفي هذه الخطة اقترحت ، في جملة أمور أخرى ، العنصرين التاليين :

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

"أولاً ، الانسحاب الكامل والنهائي لجميع فئات القوات الغبيتناشامية وجميع المستوطنين الغبيتناشاميين من كمبوديا ، تحت الرقابة الفعالة لجهاز رقابة دولي تابع للأمم المتحدة وبمساعدة وحدة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام .

"ثانياً ، مصالحة وطنية حقيقية بين جميع الكمبوديين بغض النظر عن ماضيهم أو ميلولهم السياسي في إطار تشكيل حكومة رباعية مؤقتة وإدارة رباعية وجيش رباعي . ولا يعد هذا مجرد تقاسم للسلطة ولكنها وسيلة لتحقيق توازن بين كل الأطراف الكمبودية ، توازن من شأنه ، بعد الانسحاب الكامل وال حقيقي لجميع القوات الغبيتناشامية ، أن يضمن السلم والأمن والاستقرار في كمبوديا بما يمكن الشعب الكمبودي من ممارسة حقه المقدس في تقرير المصير من خلال انتخابات حرة وعامة تحت اشراف الأمم المتحدة .

"نحن لا نطلب من فييت نام أن تعطينا أي شيء تملكه . نطلب منها فقط أن تعيد إلى كمبوديا والشعب الكمبودي ما هو ملك لها وهو استقلالنا وسلمتنا القليمية داخل حدودنا الشرعية التي اعترف بها دوليا حتى تاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٧٠ ، أما أعضاء النظام العميل الذي فرضته فييت نام في بنـوم بنه فانتـنا نمد اليـهم يـد المصالحة الوطنية لما فيه المصلحة العليا لـكمبودـيا وشعبـها على المدى الطـويل .

"إن نظام بنـوم بنه ما هو إلا كيان خلقتـه فيـيت نـام وفرضـته على الشعب الكمبودـي بـقوـة السـلاح فيـ كانـون الثانيـ/يناـير ١٩٧٩ . وـ دولة كـمبـوتـشـيا الـديـمـقـراـطـية الـتي أـرـأسـها لا يـمـكـنـها أـنـ تـتـنـحـى جـانـباـ منـ أـجـلـ خـاطـرـ نـظـامـ بنـومـ بـنهـ غـيرـ الشـرـعيـ ، وـ لـأـنـ تـتـحـالـفـ معـ ذـلـكـ نـظـامـ الـذـيـ مـا زـالـ دـسـتـورـهـ غـيرـ مـقـبـولـ مـهـماـ عـدـ ، لـأـنـهـ غـيرـ شـرـعيـ . وـ معـ ذـلـكـ ، وـ حـرـصـاـ مـنـاـ عـلـىـ التـوـصـلـ إـلـىـ حلـ سـرـيعـ وـ تـخـفـيفـ مـعـانـاةـ الشـعـبـ الـكـمبـودـيـ ، قـرـرـنـاـ تـقـدـيمـ تـنـازـلـ كـبـيرـ بـقـبـولـ تـفـكـيكـ دـوـلـةـ كـمبـوتـشـياـ الـدـيـمـقـراـطـيةـ الشـرـعـيـةـ بـالتـزـامـنـ مـعـ تـفـكـيكـ نـظـامـ بنـومـ بـنهـ غـيرـ الشـرـعيـ .

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديموقراطية)

"ان الهدف الرئيسي من اقتراحه ليس كما قلت - تقسيم السلطة بين الاطراف الكمبودية الاربعة ، انه يهدف - بعد الانسحاب الحقيقى لجميع القوات الفييتنامية - الى ايجاد توازن بين جميع الاطراف التي ستكون قد تصالحت في النهاية في إطار حكومة اتحادية وطنية كمبودية ، وسيعهد اليها بمهمة الحفاظ على مناخ من السلم والامن والاستقرار ، يتمكن فيه الشعب الكمبودي - السيد الحقيقي والوحيد لكمبوديا - من أن يمارس بحرية حقه المقدس في تقرير المصير ، و اختيار قادته والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يراه مناسبا .

"إن سخاء اقتراحاتي ليس له مثيل في التاريخ ، وبخاصة اذا تذكرنا ما آل اليه مصير كويسلينغ في الترويج و لفال في فرنسا وأمثالهما إثر الحرب العالمية الثانية .

"إلا أن فييت نام رفضت كل اقتراحاتي رفضا باتا ، وبرهنت بذلك على افتقارها التام الى الارادة السياسية والاخلاص والنية الصادقة في السعي للحل شامل وعادل و دائم لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا . وردا على النداء الذي وجهه السيد رولان ديماس وزير الدولة في فرنسا ووزير خارجيتها المشارك في رئاسة المؤتمر الى جميع المشاركين بالتحلي بالمرونة ، أجاب السيد نغوين كوتاوش نائب رئيس وزراء فييت نام ووزير خارجيتها بأن افييت نام ستكون مرنة مرونة الفولاذ .

"إن فييت نام ، بفرضها وضع انسحاب قواتها التام من كمبوديا تحت الرقابة الفعالة للأمم المتحدة ، وبمعارضتها تشكيل حكومة رباعية مؤقتة في كمبوديا قدتمكن الشعب الكمبودي من اختيار زعماً في حرية وديمقراطية ، تؤكد بكل بساطة أنها لا تنوي على الاطلاق وضع نهاية لاحتلالها الاستعماري لكمبوديا أو للسياسة التي تقوم على ضم ذلك البلد الى اتحاد للهند الصينية ، تسيطر عليه هانوي . وحقيقة الامر هي أن رقابة الأمم المتحدة ، وحكومة كمبوديا الرباعية المؤقتة ستقدمان للعالم أجمع الدليل القاطع على

(السيد سون سان ،

كمبوتاشيا الديموقراطية)

أن كمبوديا بها ما لا يقل عن ٣٠ ألف جندي فييتتنامي مقعنين في زي جنود الخمير التابعين لنظام بنوم بنه العميل ، وما لا يقل عن ١٠٠ ألف فييتتنامي مسلح متخفين وسط أكثر من مليون مستوطن فييتتنامي ، وعشرات المئات من المستشارين الفييتتناميين المزعومين متخفين ككمبوديين داخل الجهاز الإداري العميل بجميع مستوياته حتى في القرى . وقبول فييت نام لرقابة الأمم المتحدة والحكومة الرباعية يعني قبولها انهاء الاستعمار الفييتتنامي لكمبوديا والتخلص عن فكرة 'اتحاد الهند الصينية' .

"ان فييت نام ترفض قيام الأمم المتحدة بأي دور فعال في كمبوديا تحت ذريعة أن منظمتنا العالمية 'متحيرة' لأنها ما زالت تعترف بين صفوف أعضائها بكمبوتاشيا الديموقراطية - ضحية العدوان الفييتتنامي ، وأن الجمعية العامة تواصل كل عام اتخاذ قرار يدين هذا العدوان ويدعو إلى انسحاب جميع قوات العدوان الفييتتنامية بالكامل ودون شروط . ومن قصر الاتهام ت يريد فييت نام أن تنصب نفسها قاضيا ، وأن تجرم ١٢٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة صوتت في العام الماضي لصالح قرار بخصوص الحالة في كمبوتاشيا ، وأن ترغمها على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة مثلاً فعلت .

"ان فييت نام ترفض تشكيل حكومة رباعية مؤقتة في كمبوديا - وهي جهاز كمبودي حقيقي للمصالحة الوطنية - لأن هذه الحكومة ستضم بالضرورة حزب كمبوتاشيا الديموقراطية 'الخمير الحمر' . وبغية تبرير جرائمها ضد كمبوديا والشعب الكمبودي ، تواصل التلويع بخطر بول بول والخمير الحمر و امنسح عودتهم إلى السلطة' باعتبار ذلك أحد الجوانب الأساسية لمشكلة كمبوتاشيا المزعومة .

"ليس لدى أية نية في الدفاع عن قضية الخمير الحمر ، ولا أي سبب يدعوني إلى ذلك . ولكن الموضوعية تملأ عليّ أن أقول إنه اذا كان لنا أن نحكم على الخمير الحمر وأن ندينهم على انتهائهم حقوق الإنسان ، فيتبين أيضا

(السيد سون مان ،

كمبوتاشيا الديمقراطية)

أن نتحلى بالعدل الكافي لأن نحكم على زعماء هانوي وعملائهم في بنوم بنه ،
ولأن ندينهم على الجرائم التي ارتكبواها في كمبوديا ضد الإنسانية ، وهو ما
تشهد عليه منظمة العفو الدولية في تقاريرها السنوية المشفوعة بالتفاصيل
والصور والرسومات والخرائط العديدة .

"أنتي أسلم بأن مشكلة الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان في كمبوديا
مشكلة غایية في الأهمية ، وأن من الضروري اتخاذ تدابير فعالة وواقعية لكافلة
هذا الاحترام . ولكن أكثر هذه التدابير إلحاها هو الانسحاب النهائي وال حقيقي
للاستعمار الفييتنامي بجميع أشكاله من كمبوديا .

"أما عن الخمير الحمر فقد قدموا ضمادات خطية رسمية بعدم العودة
إلى السلطة المطلقة بعد انسحاب القوات الفييتنامية الكامل من كمبوديا .
وطلبو من الأمم المتحدة رسمياً أن ترسل إلى كمبوديا جهازاً للرقابة وقسوة
كبيرة لحفظ السلام . كما اقترحوا نزع سلاح قواتهم المسلحة بالكامل ، مع نزع
سلاح القوات المسلحة للأطراف الكمبودية الأخرى في نفس الوقت ، أو على الأقل
تخفيض القوات المسلحة التابعة لكل منها إلى ١٠ ألف جندي ، وحجز تلك القوات
في ثكنات يشرف عليها جهاز الرقابة التابع للأمم المتحدة . وقد عدلوا رسمياً
عن الشيوعية ، وقبلوا لكمبوديا نظاماً ديمقراطياً ليبراليَا ومتعددة سياسية ،
آسفة بالجمهورية الفرنسية الخامسة . وتعهدوا أيضاً بأن يحترموا دوماً
وبالكامل نتائج الانتخابات العامة والحرية تحت اشراف الأمم المتحدة . وأخيراً
فإن زعماءهم ، مثل بول بوت ونونون شيا وتا موک وغيرهم ، أعلنا رسمياً أنهم
سيتخلون عن أية أنشطة سياسية أو حكومية أو ادارية أو عسكرية في كمبوديا
الجديدة التي ستنتهي عن التسوية الشاملة لما يسمى بمشكلة كمبوتاشيا .

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

"وكي يكون الوفاق الوطني حقيقيا ، لا يمكن أن يكون مقصورا على أطراف . وإذا ما استبعد أحد الأطراف الكمبوديين ، سيكون من العبث محاولة ضمان السلام والأمن والاستقرار التي تعد ضرورية لتقرير مصير الشعب الكمبودي .

"لقد قدمت المقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أقصى قدر من التنازلات الممكنة الى فيبيت نام . ولم يبق سوى تقديم كمبوديا على طبق من فضة لها ، وهذا ما تسعى فيبيت نام اليه .

"إن الانسحاب الكامل من جانب واحد المزعوم للقوات الفييتنامية من كمبوديا ، الذي أُعلن وادعى اتمامه يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي يرمي في الواقع ، أولا ، إلى اقرار المجتمع العالمي بـ "الوقف المزعوم" لاحتلال فيبيت نام لكمبوديا ؛ وثانيا ، جعل المعاونة العسكرية الأجنبية لقوات المقاومة الوطنية الكمبودية تتوقف ؛ وثالثا ، ضمان البقاء الفعلي لنظام بنوم بنه العميل الذي ستواصل فيبيت نام تحت غطائه احتلال كمبوديا ببعض عشرات الآلوف من أفراد القوات الفييتنامية المتشنكرين كجنود عمالء ، مع أكثر من مائة ألف فرد من المليشيات الذين يتخفون وسط أكثر من مليون مستوطن فيبيتنامي وبضع عشرات الآلاف من 'المستشارين' الفييتناميين على جميع مستويات الادارة العميلة .

"وبغية تخفيف حدة الضغط المتعاظم المفهوم الذي تمارسه كل عام الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تلجأ جمهورية فيبيت نام الاشتراكية إلى ذريعة السحب من جانب واحد لبعض قواتها الرسمية العاملة دون أي اشراف فعال من جانب الأمم المتحدة ، بينما تواصل قوات أخرى متخفية المجيء إلى كمبوديا دون علم المجتمع العالمي ، بهدف واضح هو محاولة تحويل عدوانها واحتلالها إلى 'حرب أهلية' مزعومة ، يؤيدتها اطبور خامن' فيبيتنامي كبير يتذكر وسط الجيش العميل ، ويتحفظ بين المستوطنيين الفييتناميين .

"ودون توفر رقابة دولية وآلية اشراف من جانب الأمم المتحدة ، لا يعدو الانسحاب الكامل المزعوم للقوات الفييتنامية من كمبوديا أن يكون تزييفا ومناورة يراد بها تهدئة الرأي العالمي والحصول على معاونة غربية حُرمت منها فيبيت نام بسبب احتلالها لكمبوديا .

"ولو سمحت جمعيتنا لنفسها بأن تقودها الدعاية الفييتنامية الخادعة ، لوطئ بالقديمين على ميثاق الأمم المتحدة ولما عاد من الممكن الدفاع عن مصير البلدان الصغيرة ، مثل كمبوديا ، القائم على الدفاع عن حقوقها . إن الایمان بالاّم المتحدة سيهتز لو سمح لأحد الاعضاء بأن يواصل طيلة أحد عشر عاما تقريبا الان الاستهانة بمبادئ الميثاق دون عقاب ، والاستهزاء دون خجل بالارادة الدوليّة للأم المتحدة في الوفاء بدورها الخاص بصيانة السلم والأمن الدوليين .

"ان الهدف الوحيد للمقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الاشتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية هو الوفاء بتطبعات الشعب الكمبودي بأسره العميقه والمشروعة ، وهي اعادة السلام الى كمبوديا ، في استقلال وحرية . وفي وجه العناد المتغطى لفييتنام التي تريد موافقة احتلالها الاستعماري لكمبوديا مهما كانت النفقات ، ليس أمام المقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الاشتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من خيار سوى موافقة كفاحهما لتحقيق هذه التطبعات . ما دامت فييتنام لا توافق على القيام باجراء سحب حقيقي - تحت رقابة آلية تابعة للأمم المتحدة وبمساعدة قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام - لجميع فئات قواتها من كمبوديا ؛ ومادامت ترفض استعادة كمبوديا لاستقلالها التام والكامل وسلمتها الاقليمية ، واستعادة الشعب الكمبودي لحقه المقدس غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ان نظام بنوم بنه غير مقبول . ومهما فعلت فييتنام ، فإن ذلك النظام غير شرعي ، لأنه مجرد صناعة لفييتنام ، ومن خلقها ، وهو لا يخدم سوى مصالح فييتنام الایديولوجية والاستراتيجية والاقتصادية والتوسعية . ونحن على ثقة بأن جميع البلدان المحبة للسلام والعدالة التي يجتمع ممثلوها هنا في هذه الجمعية ، إذ تدرك هذه البلدان حيلة فييتنام الميكافييلية . لن تتوقف عن موافقة منح تأييدها السامي الشابت لقضيتنا العادلة : بقاء الامة الكمبودية وهويتها الوطنية . وأود نيابة عن المقاومة الوطنية الكمبودية ، والحكومة الاشتلافية لكمبوتشيا

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

الديمقراطية ، وبالاصلة عن نفسي ، أن أعرب لها جميعا مرة أخرى عن امتناننا العميق والخلص الذي لا نهاية له .

"منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، اتسم الوضع السياسي العالمي ببعض التطورات المشجعة التي أسفرت لحسن الحظ عن خفض تدريجي للتوتر الدولي .

"ومما لا يمكن انكاره أن عام ١٩٨٩ يعد عاما ميمونا بالنسبة لافريقيا ، بفضل التطور المؤاتي في البحث عن حلول للنزاعات القليمية والمحلية . وأخيرا مهدت اتفاقات ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الطريق لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

"خلال شهر ، سيتمكن الشعب الناميبي في نهاية الامر ، بعد أكثر من قرن من الاستعمار والاحتلال الاجنبيين غير الشرعيين ، من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال جنبا الى جنب مع السلامة القليمية . ولا ينفي شيء أن يمنعه الان من التمتع تماما بذلك الحق . وهذا هو النصر الذي حققه في كفاحه البطولي الطويل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وبالتالي تأييد العازم المتعدد الوجوه لمنظمة الوحدة الافريقية وجميع البلدان والشعوب الافريقية ، والجهود المتفانية للامم المتحدة ومجلسها لناميبيا ، والتعبئة القوية للمجتمع الدولي بأمره لصالحها . وجنبا الى جنب مع جميع الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، تتطلع بلهفة الى الترحيب بخلاص بدولة جديدة ، ناميبيا ، في منظمتنا العالمية .

"وفي الصحراء الغربية ، مكنت جهود الامين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية من تشكيل لجنة فنية لتسهيل عملية تنفيذية خطة السلام التي قبلتها جميع الاطراف المعنية يوم ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ في جنيف ولإسراع به .

"وفي تشاد ، فإن الاتفاق الإطاري الذي وقعته حكومتا تشاد وليبيا يوفر أساسا قانونيا وآلية لتسويقة نزاعهما بشأن الاراضي . ويدل ذلك على اتفاق

على اراده تشاد في اقامة علاقات سلمية مع جميع جيرانها بروح من احترام سيادتها وسلامتها الاقليمية وحقوقها الاساسية وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نود تحقيق نجاحات جديدة للحكومة التشادية الشقيقة ولشعبها الشقيق في جهودهما الشابطة للدفاع عن السلام والاستقلال ، وتنمية وطنهما .

"إلا أن هذا ينبع لا يخفى الحقيقة الكبرى . ففي الواقع ، تتسم تلك التطورات المشجعة في تحسين المناخ السياسي العالمي لكنها لا تزال محدودة . وينبع إلا تجعلنا ننسى أن الوضع السياسي العالمي لا يزال يثير القلق .

"في الجنوب الافريقي ، لا تزال الحالة متوترة ، لأن سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا تشكل مصدر تهديد دائم للسلم والاستقرار في شبه القارة الافريقية . وجنبًا إلى جنب مع جميع الشعوب والبلدان المحبة للسلام والعدل والحرية ، ندين بشدة القمع الاجرامي الذي يمارسه ضد الغالبية السوداء من السكان في جنوب افريقيا نظام الفصل العنصري في بريتوريا وسياسة البانتوستانات . ونحن نطالب بالرفع الفوري لحالة الطوارئ والافراج عن السيد نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين . ونجدد هنا تأييدنا التام للكفاح العادل المشروع الذي يقوم به شعب جنوب افريقيا 'البطل وعماؤه' والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

(السيد سون سان ،
كمبوتريا الديمقراطية)

"إننا نكرر ذكر تضامننا الشات بمع جميع دول خط المواجهة وتأييدها
 الراسخ لها في كفاحها ضد سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي تتبعها
 بريتوريا . ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن السلم والاستقرار لن يحل في الجنوب
 الأفريقي إلا باستئصال الفصل العنصري وتشكيل حكومة ديمقراطية غير عنصرية في
 جنوب أفريقيا . ومن المؤكد أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في كانون
 الأول/ديسمبر القادم تكرر لمسألة الفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب
 الأفريقي سيحدث تأييدها ودعماً اضافيين بساعدان في تحقيق الهدف التibilي السني
 يعبأ له شعب جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي كلّه .

"وفي الشرق الأوسط ، تزداد الحالة سوءا ، وتشهد المقاومة البطولية
 للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على أن حيازة أراضي الغير بالقوة غير
 مقبولة ، وإن قضية فلسطين هي لب الصراع العربي الإسرائيلي . إن الإعلان عن
 قيام دولة فلسطين المستقلة ، وتأييد مؤتمر القمة غير العادي الذي عقدته
 جامعة الدول العربية في الدار البيضاء للمقررات التي اتخذها المجلس الوطني
 الفلسطيني في الجزائر ، والحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير
 الفلسطينية عناصر تفضي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام معنى بالشرق الأوسط تحت
 رعاية الأمم المتحدة يشترك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وجميع
 أطراف النزاع وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية . فلن يعود السلام إلى
 منطقة الشرق الأوسط إلا إذا انسحبت جميع القوات الأجنبية من الأراضي
 الفلسطينية والعربية المحتلة ، واستعاد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير
 القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ، وضمن حتى
 جميع دول المنطقة في أن تعيش في أمن داخل حدود معترف بها على أساس التعايش
 السلمي .

"وفي لبنان تزداد نيران الخلاف والتفكك اشتعالا بسبب تدخل القوات
 المسلحة الأجنبية . ومن الضروري أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن

(السيد سون مان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

تنسحب جميع القوات الأجنبية لتمكين الشعب اللبناني من استعادة السلم وتحقيق الوحدة الوطنية وأن تستعيد الدولة اللبنانية سلامتها الاقليمية وسيادتها الكاملة بوزع قواتها الشرعية في جميع أنحاء البلاد .

"إن الصراع بين ايران والعراق لم يحلّ بعد على الرغم من توقيف الأعمال العدائية منذ أكثر من عام . وأملنا وطيد في أن جهود الطرفين لاجراء المفاوضات المباشرة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة في إطار قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ستؤدي بسرعة الى حل شامل وعادل و دائم للصراع . ومن شأن تلك المفاوضات أن تسهم اسهاماً كبيراً في إزالة بؤرة توتر في الشرق الأوسط .

"أما في أمريكا الوسطى فلم يتحقق حتى الان سلم عادل و دائم . ومع ذلك ، فلا سبيل لتحقيق هذا الهدف إلا التدابير التي اتخذتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم واتفاقات سكيبيولاني الثانية . وبهذه الروح نكرر ذكر تأييدنا للجهود الدبلوماسية والمفاوضات الاقليمية التي تجرى على أساس المبادئ التي أهمنت هذه التدابير واتفاques وبصفة خاصة اعلان تيلا الصادر عن رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة ، والمؤرخ في ٧ آب/آغسطس ١٩٨٨ .

"وفي قارتنا ، قارة آسيا ، لم تحرز الجهود التي تبذل لإعادة توحيد كوريا تقدماً يذكر على الرغم من الرغبة الجماعية المقدمة للشعب الكوري كله . ومن المهم أن يوسع نطاق الاجتماعات والمحادثات بين الطرفين الكوريين على جميع المستويات وفي جميع الميادين وذلك وفقاً للاقتراءات الوطنية الواقعية الحكيمة للرئيس كيم ايل سونغ . ولا يمكن أن ننكر أن الجهود الشافية ضرورية لبناء وتعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الذين لا غنى عنهم للقيام بعملية مستمرة ترمي إلى إعادة التوحيد السلمي والمستقل للوطن الكوري .

"وفي أفغانستان ، ما فتئ الشعب الافغاني محروماً من حقه في تقرير المصير لأن انسحاب القوات السوفياتية لم يؤدي إلى انهاء الحرب . ولتحقيق

(السيد سون سان ،
كمبودشيا الديمقراطية)

السلم في هذا البلد يجب ألا ننسى أن الحرب نشأت نتيجة لغزو السوفياتي وأن نظام كابول فقد كل شرعية لانه فتح البلاد أمام ذلك الغزو ولأن قادته الحاليين نصبهم الفزاعة . إن الحجج بأن باكستان مسؤولة ظاهريا عن استمرار الحرب لا يمكن أن تخدع أحدا لأن من الصعب أن يتمور المرء سعادة باكستان بباطالة العباء الذي يفرضه أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني ، تقدم لهم باكستان المأوى في أراضيها منذ حوالي ١٠ أعوام . يجب أن ننهي باكستان وشعبها وأن يكونوا محل اعجابنا لجهودهما الإنسانية التي لا تكل لمصالح اللاجئين الأفغان . إن تسوية مشكلة أفغانستان تكمن في الخطوات التي يجب أن تتخذ لتمكين الشعب الأفغاني من أن يصبح مرة أخرى سيد مصيره وأن يختار قادته دون أي تدخل أو ضغط أجنبي . ومن حق المجتمع الدولي المقدس ومن واجبه أن يؤيد النضال العادل والمشروع للشعب الأفغاني لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

"إن التطورات المشجعة التي رأيناها في بعض أجزاء من العالم تقوتنا في حقيقة الأمر إلى التفاؤل المعتدل ، ولكن يجب أن تكون أيضا على يقظة . لقد شهدنا خلال السنتين الماضيتين أن المدفوعين بمخططات استعمارية وتوسيعية غيروا تكتيكاتهم ولكنهم لم يغيروا استراتيجياتهم . حالة بلدي ، كمبوديا ، واضحة . فلم تتخلى فييت نام مطلقا عن مخططاتها القائمة على الضم . ولكنها اضطرت إلى تغيير تكتيكاتها بسبب الكفاح الذي تخوضه المقاومة الوطنية الكمبودية مع الشعب الكمبودي كله ، والضغط العالمي ، والعزلة التي تواجهها في الساحة الدولية ، والمعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المفجعة التي تواجهها في الداخل . وتحاول فييت نام في يائس أن تحقق أهدافها التوسعية عن طريق المناورات والذرائع الدبلوماسية بعد أن فشلت في تحقيق هذه الهدف بالجهود العسكرية . ولكن المقاومة الوطنية الكمبودية وحكومة الائتلاف في كمبودشيا الديمقراطية والشعب الكمبودي وأنا شخصيا لن نسمح لفييت نام بأن تتحقق حلمها التوسيعى مما يضر بوطننا المحبوب ."

"لقد علمنا التاريخ أن الحرية والسلم ليسا منحة على الاطلاق ولكنهما يتحققان عن طريق النضال الممير والحااسم والعادل والمتعدد الاشكال . ولقد حققنا مكاسبنا خلال هذه السنوات الماضية نتيجة للنضال المشترك للبلدان والشعوب المحبة للسلم والعدالة والحرية . ونحن واثقون من أن مساعدينا في هذا الاتجاه ستتضمن لنا الانتصار الذي سيساعد في تعزيز السلم والأمن في العالم ، وهو الهدف المقدس لميثاق الأمم المتحدة وأشد الاعمال نبلا الذي عهد به علينا جميعا .

اسمحوا لي بأن أعرب عن شكري العميق لكم لاستماعكم لهذه الرسالة التي وجهها

نوردون سيهانوك .

خطاب السيد ادوارد فينيش أダメي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان
إلى خطاب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة .

أصطبخ السيد ادوارد فينيش أダメي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة ، إلى
المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني عظيم السرور أن أرحب
برئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة السيد ادوارد فينيش أダメي وادعوه إلى
مخاطبة الجمعية العامة .

السيد أダメي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من حسن الطالع
أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة قد أتاح لنا أكثر من مناسبة لابتسامة رضا
للتخفيف من التكثير المعتاد الناتج عن الدراسات الواقعية للشؤون العالمية .
وتتمثل اثنستان من هذه المناسبات السارة رغم صغرها في تهئته لنا على اتجاه متغائل
في كلماتنا الطنانة وعلى نمو الكياسة في تبادلنا للأراء . ان تقديم التهانئ لكم ،
سيدي الرئيس ، على انتخابكم للرئاسة والشكر لسلفكم وكذلك للأمين العام جزء من
المجاملة الواجبة لا الكلمات التي لا طائل منها . والواقع أن بالامكان ، كما في هذه
الحالة ، القيام بالمجاملات المألوفة بكامل الصدق .

سمح لنا تقرير الأمين العام بأن نلاحظ بارتياح كبير أن أداء الأمم المتحدة قد
تحسن من حيث المضمون ومن حيث الشكل على حد سواء . ولا أعتقد أن أكبر سر النجاحات
المحقة أو مجالات الجهد التي نعاني منها . ولكنني أود فقط أن أكرر ذكر المشاعر
التي أعرب عنها من قبل آخرون . وفي هذا الصدد سأردد بياناً أدى به هنا سلفي السيد
جورج بورغ أوليفير أول رئيس وزراء في مالطة المستقلة ، وهو استقلال لم يتحقق إلا
منذ ٢٥ سنة رغم وجودنا بوصفنا أمّة منذ آلاف السنين .

إن أهم دور في تحول النظم الدولي المتنافرة في الماضي إلى سيمفونية
مستقبلة سارة يتعلق بالدولتين العظميين ، ولكن لا تعمل أي اوركسترا بارضاء عام اذا
تألقت من المتردّدات والدفوف فقط . فلابد أن يكون شمة دور للنّاي أو الزّهيرية .

وإذا كان لصوت دولة صغيرة مثل دولتنا أن يكون له حق خاص في المطالبة بأن يسمع في هذه الجمعية العامة الموقرة فليس ذلك بالتأكيد لأننا نوهم أنفسنا بأن صغر الحجم أو قدم الأصل التاريخي يعطيانا نوعا من الحكم الأوليمبية الرفيعة ولكن لأن صغر حجمنا يجعل مصالحنا الشخصية أقرب من التوافق مع المصلحة العالمية . فصغر الحجم لا يتتفق مع الرغبة الشرهة في التوسيع بل يتتفق مع وجهة نظر شديدة اليقظة على احتمالات ومشاكل بقاء الجميع في بيئة محفوفة بالمخاطر . ومن هذا المنظور على وجه التحديد أتكلم هنا اليوم .

أود أن أفسر ما حدا بي إلى أن أبدأ بهذه التذكرة . فمن بين المسائل المحددة التي أهتم بها بلدي عظيم الاهتمام - "بدءا برعاية المسنين وانتهاء بالحاجة إلى الحد من تجارة الأسلحة" - منذ السنوات الأولى لوجودنا هنا لعله لا يوجد ما يرتبط به اسم مالطة ارتباطاً أوthon من الادارة المشتركة للمناطق الخارجية عن الحدود القليمية . إنني استخدم هذا الممطلغ عن عمد . وإنني أفعل ذلك لأنه حتى الآن يسأء لسوء الطالع فهم المفهوم المأخوذ به والمدرج في اتفاقية قانون البحار باعتباره حجر أساسها المستخدم في كثير من المعاهدات والمواثيق والاعلانات وغيرها من المكتوب القانونية والسياسية التي ترعاها الأمم المتحدة - ألا وهو التراث المشترك للجنس البشري . غير أن الأمين العام لا يسيء فهم هذا المفهوم إذ يتضح جواهر هذا المفهوم بكل دقة في العبارة التي استخدمها في تقريره حيث يشير إلى الادارة المشتركة التي تبين اشتراك المصالح بين الدول الأعضاء .

وعلى وجه الدقة كان هذا التحديد ، "اشتراك المصالح" بين جميع الدول النامية والمتقدمة النمو - لمصلحة الجميع ، الفني والفقير ، بمصرف النظر عن الطبيعة الأيديولوجية والموقع الجغرافي - هو القوة الدافعة التي حركتنا .

وكانت مجالات التوافق بين مصالح كل فئات الدول هي هدفنا . ولم يكن تحركنا هو اندفاع أو هجوم الجائع للتهام المأكولات الموجودة على مائدة شخص آخر . وعلى النقيض من ذلك كانت نقطة البداية هي وجود مأكولات تتسم بصفتين أساسيتين ، أولاهما أنها غير موجودة على طاولة أي شخص ، فهي تكمن غير مستكشفة وغير مستغلة فيما وراء

حدود الولاية الوطنية ؛ إنها موارد المناطق الخارجة عن الحدود الأقليمية ؛ وثانياً ، ان طابعها وموقعها يتضمنان أنها لا يمكن أن تدار بطريقة رشيدة على أساس نظم قانونية تقوم على أساس المفاهيم التقليدية في "الملكية" و "السيادة" ، وهي المفاهيم التي اكتسبت دلالات مطلقة في العصر الحديث .

لقد كانت فكرتنا هي أن التراث المشترك للجنس البشري لا ينبغي أن يعتبر ملكية أي شخص أو خاضعاً لسيادة أي شخص ، لا الأمم المتحدة ولا أي دولة منفردة ولا الكيان الجماعي الإنساني ولا أصغر كيان إنساني وعلى أية حال ليس بمعنى أن المالك أو صاحب السيادة يمكن أن يتصرف فيه كما يشاء .

وتعين وضع قواعد جديدة مختلفة للإدارة . فقانون البحار يشكل بطبيعة الحال خطوة رئيسية وإن كانت غير كاملة في هذا الاتجاه . وهو يتضمن الاعتراف بأن الأماكن الشاسعة في المناطق الخارجية عن الحدود الأقليمية ليست غير محدودة إلى حد أن النشاط الإنساني لا يمكن أن يسبب ضرراً لا سبيل إلى اصلاحه بها . بل أن هناك مخاطر شديدة تكمن في المناطق الأخرى الخارجية عن الحدود الأقليمية ، حيث التدابير المستخدمة حتى الآن منتشرة وبناء على ذلك أحدث هذه الجمعية العامة على أن تنظر نظرة جديدة في هذه المسألة برمتها لا في الإطار المفاهيمي للمناقشات حول الملكية والسيادة اللتين كانتا مفهومتين في عالم الماضي ولكن في الحالة الجديدة الناجمة عن تطور الأنشطة العلمية والتكنولوجية للإنسان . إن ما هو في كفة الميزان ليس على الأطلاق المنافسة بين الشرق والغرب أو في المقام الأول بين الشمال والجنوب ولكن انتصار النظام على الفوضى والبقاء على تدمير كوكبنا .

ان حكومتي على اقتناع بأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية دون وجود بيئة تسمح للجنس البشري بأن يعيش حياة مليئة بالكرامة والرفاه .

وعلاوة على ذلك أدت التكنولوجيات الجديدة ونمو السكان والدافع الإنساني إلى التنمية إلى وجود تهديدات خطيرة جديدة للتوازن البيولوجي الدقيق لكوكبنا . الواقع أننا نؤمن بأن بعض هذه الأخطار يهدد بضرر لا سبيل إلى اصلاحه ، الأمر الذي يعرض إلى الخطر ذات بقاء الحياة على الأرض .

نحن بحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لإنقاذ كوكبنا . ان المشاكل البيئية الجديدة تتطلب وضع حلول مبتكرة . ولهذا فإننا أيدنا تأييداً نشيطاً المبادرة التي اتخذتها فرنسا ، وهولندا والنرويج . والتي أدت الى اعلان لاهاي بشأن تغير الفلاج الجوي والمناخ ، وهو الاعلان الذي وقع في آذار/مارس الماضي .

إن مالطة تطرح شواغلها البيئية في كل محفل . ويذكر أن مبادرة مالطة لحماية المناخ العالمي أدت الى اتخاذ القرار ٥٣/٤٣ الاجتماعي والمعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة" الذي وصف التغير المناخي بأنه اهتمام مشترك للإنسانية .

إن القرار يعرض ما هو أساسا خطوة عمل لمواجهة مشكلة التغير المناخي المعاكس المتضاد . ونحن نشعر بالرضا عن التقدم الذي يحرزه الفريق الحكومي الدولي المعنى بالتغيير المناخي ، الذي أقامته المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . ونحن مقتنعون بأنه اذا كان لاية حلول مقتربة أن تنفذ فعليها أن تأخذ في الاعتبار اقتصادات البلدان النامية .

إن تلك الدول التي تطورت وتلوثت فعلا لا يمكن لها الان أن تتوقع من دول أخرى ابطال نموها نفسه . يجب أن يكون هذا أساس أي اتفاقية دولية حول المناخ ، اذا كان لها أن تحظى بالقبول الواسع العام .

لقد شارت مالطة أيضاً بنشاط في فريق خبراء الكوميونيث المعنى بالتغيير المناخي ، وهي تتطلع الى نتيجة مناقشة الموضوع في اجتماع تشرين الاول/اكتوبر الذي سيعقد رؤساء حكومات دول الكوميونيث في ماليزيا .

شة اقتراح جديد نتقدم به للنظر فيه جديا في الدورة الرابعة والأربعين هذه ، ويسريني أن أعلن عن قبول المكتب لذلك الاقتراح بوصفه البند ٨٢ (ي) من جدول الأعمال ، والمعنون حماية بيئية المناطق الخارجية عن الحدود الإقليمية . وفي هذا الصدد نقترح القيام خطوة أولى بدعوة فريق من الاشخاص الباززين لاعداد دراسة في وقت يسمح للنظر فيها ربما في مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي سيعقد سنة ١٩٩٢ .

يمكن أن يكون الجهد الأول للفريق محاولة لتحديد وتعيين المناطق الخارجية عن الحدود الإقليمية ودراسة الأنشطة البشرية التي تسبب في احداث ضرر غير معقول للسلامة البيئية لهذه المناطق . ومن الجلي أن مهمته ستكون هائلة لانه بينما يكون من المهم عدم التأثير الشديد في التنظيم ، فإن من غير المستصوب السعي لتنظيم أنشطة لا وجود لها . وبالمثل ، فقد يتتسن تجنب التعقد الذي لا لزوم له وذلك بعدم السعي لمعالجة التراث المشترك بمجموعة ، ولكن قصر مجال الاهتمام الغوري على المناطق الخارجية عن الحدود الإقليمية . وبالاضافة الى ذلك فإن أعلى البحار ومنطقة قاع البحار الدولية ، والمجال الجوي أعلاها ، وأجزاء معينة من الغلاف الجوي والفضاء الخارجي ، وأيضاً مناطق أخرى خلافية كما يتم تحديدها سيعين تقييمها من وجهة نظر حالتها البيئية . يمكن بعد ذلك تقديم توصيات بشأن حقوق وواجبات الدول والمجتمع الدولي والمكتوب القانونية المنقحة أو الجديدة الازمة ، على الأقل لتجنب الكوارث . ويمكن أن يكون تقرير الفريق أساساً أولياً على الأقل نرسى عليه تفكيرنا بطريقة واقعية في ضوء المتطلبات العالمية الجديدة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

حتى الان سعيت الى تبيان أهمية حقيقة أن المشاكل ليست فقط "مشاكل حيـز المحيطات" التي هي "وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها كلـ" ، كما ورد في ديباجة اتفاقية قانون البحار . إن أجزاء كوكبنا الصغير كلها مرتبطة معا ارتباطا وثيقا في شبكة واحدة . ومع ذلك ، فإن الاتفاقية وتعزيزها المتزن بوجودان امكانية تحويل حيـز المحيطات الى مختبر حقيقي في خدمة التنمية الحقيقية فيما يخص البيئة يمكن أن يحـتذى به في مجالات أخرى ، ويكون فعلا أساسا للكل .

لهذا السبب ، أود أن أتناول بالتفصيلاقتراحين الرئيسيين تقدمت بهما في هذا المقدد عندما اتيحت لي الفرصة في آخر مرة كان لي فيه شرف مخاطبة الجمعية العامة . وأن أوضح الاتجاه الأساسي لكليهما . إن محورهما المشترك هو الحاجة إلى أن يُضم ، في توجيه المؤسسات المناسبة لشؤون البحار ومشيّلاتها في ميادين أخرى متعددة الاستخدام ، ممثّلون عن جميع العاملين في البحر ، بدل أن يكون الانضمام مقصورة على رؤساء الدول .

وعليه ، كان اقتراحيا الأول انشاء محفل عالمي معنوي بشؤون المحيطات حيث يجتمع ممثلو الدول ويتبادلون الاراء مع ممثلي كل الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية وعلمية وتجارية وبقية ومنظمات أخرى تكون لها حصة الشريك الفعال في ادارة شؤون المحيطات على نحو متكمال .

اقتراحي الثاني ، الذي يقدم به أيضاً تيسير استغلال امكانيات بناء الشبكات ، هو التعزيز المنهجي للمؤسسات الاقليمية كمستوى متوسط ، يجمع بين الوسطين الوطني والعالمي .

ولقد بذلت الأمم المتحدة ووكالاتها جهوداً جديرة بالذكر ، وما زالت تبذلها في هذا الاتجاه . ولكن ما يزال فراغٌ أساسيٌ قائمًا - وذلك الفراغ يتعلّق بوسيلة جمّع العاملين الأساسيين في مجال من مجالات الأنشطة .

ولسوء الحظ فيإن العمليات غير المنسقة في أغلب الأحيان لمختلف أقسام الحكومات الوطنية نفسها في المجال البحري تتجلى الان على الصعيد الدولي ، وعلى سبيل المثال ، وان انشاء مناطق اقتصادية خالصة وواسعة وفقا لاتفاقية قانون البحار يتطلب نظما ادارية متكاملة ، من الصعب اقامتها بجهود فردية من الدولة دون تقديم المساعدة .

إن توسيع الولاية الوطنية يقتضي المزيد وليس الأقل من التعاون الدولي . الواقع ان الاتفاقيات ذاتها ترد فيها مواد كثيرة تنص على التعاون مع الدول الساحلية من طرف السلطات الدولية المختصة - ويعني هذا ، في معظم الأحيان ، وكالات الأمم المتحدة .

لذلك فاقتراحي في هذا المدد هو انشاء لجان اقليمية لشؤون البحار . وينبغي أن تتألف هذه اللجان من عضوية مختلطة جداً . وينبغي ألا تعقد اجتماعات مقصورة على ممثلي وزارات الخارجية ، أو وزارات البيئة أو النقل ، أو المنظمات الدولية ، أو أية كيانات أخرى من نوع واحد فقط . وينبغي أن يكون هناك كل ما يلي : الفعاليات الوطنية المركزية أو غيرها من مراكز التنسيق للأنشطة البحرية الوطنية ، ان كانت

موجودة ، اذ يجب ان تكون موجودة ؛ والموظفوـن الاقليمـيون في الوـكـالـاتـ المـتـخـصـصـةـ لـلـامـمـ المـتـحـدـةـ ،ـ وـغـيرـهـاـ منـ الـهـيـئـاتـ الـحـكـومـيـةـ وـالـحـكـومـيـةـ الـدـولـيـةـ .

علاوة على ذلك ، ينفيـ أنـ تـشـركـ اللـجـانـ مـبـاـشـرـةـ وـفـيـ كـلـ مـراـحلـ عـمـلـهـاـ كـلـ كـبـارـ الـمـسـتـخـدـمـينـ لـلـبـحـارـ منـ كـلـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ تـتـأـثـرـ بـالـقـرـارـاتـ الـاقـلـيمـيـةـ .ـ لـقـدـ أـثـبـتـتـ الـتـجـربـةـ أـنـ اـسـهـامـاتـ الـمـسـتـخـدـمـينـ الـحـقـيقـيـيـنـ لـلـمـوـارـدـ تـشـبـتـ عـادـةـ أـنـهـ بـالـغـ الـقيـمةـ فـيـ مـنـعـ الـعـقـبـاتـ الـسـيـاسـيـةـ مـنـ اـعـاقـةـ تـقـدـمـ التـخـطـيـطـ الـاقـلـيمـيـ ،ـ أـوـ فـيـ تـطـوـيـقـهـاـ .ـ اـنـ الـمـُـدـخـلـ الـمـمـيـزـ لـلـمـسـتـخـدـمـينـ الـفـعـلـيـيـنـ هـوـ تـوـقـعـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـشـاـكـلـ قـبـلـ اـسـتـغـالـهـاـ وـابـتكـارـ طـرـقـ جـديـدـ لـتـجـنبـهـاـ .ـ اـنـ اـشـتـراكـهـمـ حـيـويـ لـأـنـ تـؤـدـيـ اللـجـانـ دـورـهـاـ .

وهذا الدور دور ترشيدي أساسا . وبالتالي ، لا ينبغي للتكلفة أن تكون ثقيلة . ولا حاجة إلى بiroقراتيات كبيرة جديدة ، لأن جميع عناصر النظام موجودة بالفعل . ولا حاجة إلا إلى حفظها .

لقد تناولت هذه النقطة بقدر من الاستفاضة لا من أجلها فقط ، بل لأوضح أيضاً الأسلوب الجديد في التنظيم الدولي الذي يبدو أنه مستلزم في المرحلة الراهنة من مراحل الشؤون العالمية . ويمكن تخفي نماذج تنظيمية مماثلة في مجالات أخرى من النشاط مثل العلاقات العمالية . إن منظمة العمل الدولية بالطبع مثال بارز على هيكل متقدم يتضمن منظمات حكومية وغير حكومية ، بوصفها جانباً أساسياً لأسلوب عمل النظام . ونقطة الدفع الأساسية للجان القليمية لشؤون البحار ينبغي أن تكون تطوير القدرة التكنولوجية . وفي مجال البحث العلمي والقدرة التكنولوجية من الواضح أن الاستثمار بتمويل الوكالات الوطنية والدولية غير كاف على الأطلاق ، إلا أنه من المرجح أن يؤدي على مر السنين إلى أكبر إسهام في تحسين أحوال الجنس البشري .

قبل ستين قلت هنا إنه وفاء بالمادتين ٣٧٦ و ٣٧٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، اقترح مالطة إنشاء مركز إقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتطوير التكنولوجيا البحرية وتخفياناً أن تساهم من خلاله مشاريع حكومية وخاصة منظمات وطنية دولية في تمويل مشاريع يرى أنها ذات فائدة عامة . وتوقعنا أيضاً أن يكون عملاً رائداً يحتذى به في مناطق أخرى ، ويعود بالنفع المتبادل على البلدان المتقدمة النمو والتنمية في المنطقة على حد سواء .

ويسعدني أن أقول إنه بدعم مباشر من الأمين العام ومن المتعاونين معه الممتازين ، تجري متابعة الاقتراح ، وخصوصاً عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وإنه يلقى تأييداً من بعضاً بلدان واقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط . وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه بدلاً من السعي إلى التناحر أو التنافس مع أي من المؤسسات الأخرى القائمة ، لا سيما المؤسسات الأوروبية ، من شأن المركز أن يكمل ويعزز أنشطتها بما يعود بالنفع على الجميع . ولذلك فإنني على ثقة من أن المركز

سيبرز نموذجا للتعاون بين الشمال والجنوب - وبخاصة بين أوروبا وأفريقيا وآسيا - في البقعة الوحيدة من العالم التي تلتقي فيها القارات الثلاث حول "البحر المتوسط" ، والتي يقع في وسطه .

لقد ركزت ، وذلك كما قلت في البداية ، على مواضع قليلة فقط وذلك ليتسنى إبرازها في منظور أدق . إن تحقيق هذا ممكنا اليوم إلى حد ما بسبب تحسن مناخ العلاقات الدولية إلى حد يتيح لنا القاء نظرة أكثر شمولاً وتحديد مخاطر عالمية أخرى ، لا سيما تلك التي تهدد البيئة والنظام الاقتصادي .

إن هذا لا يعني أننا لا نكتثر بعد من النزاعات الدائرة والمستعصية على الحل والناشرة للتعاسة بين الناس الذين تشملهم . ولقد لفت العديد من المتكلمين ، الذين تم لهم هذه المسائل بشكل مباشر انتباها إلى مأزقهم . وأكبر خدمة يمكننا أن نقدمها إلى هؤلاء الناس هي أن نعمل ، وأن يعمل كل منا على أفضل نحو يستطيع أن يعمل به ، على تشجيع قيام حوار حقيقي ، وذلك حتى لا نساعد ونشجع الذين يشعرون أن القوة والتعنت يعودان بربح أكبر .

وبالقاء نظرة على منطقتنا ، نشعر بخيبة الأمل لأن آمالنا في إيجاد حل لمشكلة قبرص قد أصبحت بنكسة . وبوصفنا دولة جزرية في البحر الأبيض المتوسط لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الحالة في قبرص ، الحالة التي لا يبدو أنها تتحسن كما كنا نأمل قبل عام تقريبا على الرغم من جهود الأمين العام وعلى الرغم من النية الحسنة التي أبدتها حكومة قبرص . إننا نناشد مناشدة قوية جميع الأطراف المعنية على نحو مباشر أو غير مباشر إلا تضييع الفرصة لوضع نهاية لمسألة لم تعد بأي نفع على الذين سعوا خطأ إلى إيجاد حل لمشاكلهم من خلال التقسيم . وإذا بعثنا جميعا ، دون استثناء ، برسالة واضحة مفادها أننا لا نقر تقسيم تلك الدولة الجزرية ، فإن الأطراف المعنية مباشرة لن تتلقن عن أن تمد يد التعاون إلى الأمين العام وبعضها إلى بعض . ومأساة لبنان لطفة على حضارتنا وفي عصرنا . وقد أتيحت لي الفرصة لاتكلم بعبارات قوية عن هذا النزاع في وقت مبكر من هذا الشهر في مؤتمر قمة بلدان حركة

عدم الانحياز في بلغراد . ومنذ ذلك الوقت ظهرت بارقةأمل بقبول مبادرة جامعة الدول العربية . وينبغي ألا يهدئنا الرضا الخادع عن الذات . فقد تهيات لشعوب وحكومات المنطقة فرصة ، إلأ أن الحالة تستدعي مزيدا من الجهود الدؤوبة لترجمة هذه الفرصة إلى سلم حقيقي و دائم .

لا يمكن للسلم الحقيقي في المنطقة أن يدوم إلأ إذا تمكنت جميع الشعوب التي تعيش هناك من ممارسة سيادتها في حرية كاملة ضمن حدود مقبولة وآمنة - ومن بين شعوب المنطقة الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني . ونحن نشجع الأمين العام وجميع الآخرين الذين تقديموا بمبادرات ايجابية على المثابرة في جهودهم لتقرير اليوم الذي يعم فيه السلم والعدالة المنطقة . لقد أعجب العالم بال موقف المسؤول والإيجابي الذي اتخذه ممثلو الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف من خلال حل سياسي ، كما أعرب عنه مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة . ولا ينبعي تجاهل يدهم الممدودة . ويتطيب سلم الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني وسلم المنطقة بأكملها ، وربما سلم العالم بأسره ، تحركا مقابلا من الطرف الآخر . ونحن نشجع على جميع الجهود البناءة الجاري بذلها لمساعدة العملية ونؤيدها ، ونود أن نعرب عن تقديرنا للدور القيادي الذي يمارسه الرئيس حسني مبارك في هذا الصدد .

وفي مناطق النزاع الأخرى التقليدية تقريرا التي ترد في مداولاتنا ، شاهدنا في العام الماضي خطوات هامة ، ولعلها كانت متعددة ، إلى الأمام . فاحتتمالات الحل قائمة في أمريكا الوسطى وفي الصحراء الغربية وفي ناميبيا ومنطقة الخليج وأفغانستان وجنوب شرق آسيا واد قطعنا هذا الشوط فلماذا ينبغي لنا أن نحيط آمال شعوبنا ؟ دعونا نأمل أن يرى الجميع ، حتى في جنوب إفريقيا ، الشر الذي يمثله الفعل العنصري ، وأن يستعاض عنه بنظام يمنع الكرامة الواجبة لكل رجل وامرأة بغض النظر عن اللون أو العرق .

إن الطموح إلى تحقيق الوحدة والتضامن بين أبناء الجنس البشري وما إليهم على وجه الدقة المقترنات الملهمة التي تقدمت بها مالطة بشان التراث المشترك

والاهتمامات المشتركة للبشرية في المحيطات والغلاف الجوي الخارجي وغيرها من المناطق الخارجية عن الحدود الأقليمية . وينبغي توخي هذا الطموح لا في المحافل السياسية ، مثل الجمعية العامة ، فقط بل في كل النظم التعليمية لجميع البلدان أيضا . ويسرنا أن معهد القانون البحري الدولي الجديد في مالطة ، الذي أنشأته وتديره المنظمة البحرية الدولية ، سيبدأ في تلقي الطلاب من البلدان النامية في تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام . وما من شك أنه سيزيد من مهارات الملتحمين بالبحث عن حلول دولية لا تتعارض مع مصلحة أية دولة ولكنها تخدم وتعزز الصالح المشترك لجميع أعضاء الجنس البشري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة على بيانه الهام الذي ألقاه للتو .
اصطبخ السيد أدوارد فينيش أダメي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقي ببيانا يتعلّق بالبند ٢٨ الخام بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا . وسيتم النظر في هذا البند بعد الظهر بعد بيان رئيس جمهورية بوليفيا .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد هورن (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أقدم إليكم تهانئنا الخالصة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والأربعين .

في هذه الدورة تبدأ الجمعية العامة مداولاتها في ظروف دولية مؤاتية . إن العمليات التي كان لها تأثير إيجابي في المناخ الذي عُقدت فيه الدورة الثالثة والأربعون أصبحت حاسمة بشكل متزايد في الشؤون السياسية العالمية . إن تنمية علاقات جديدة نوعياً بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لها أهمية بارزة في هذا الصدد . وعلاوة على ذلك إن العلاقات بين الشرق والغرب تنمو ، وأصبح الحوار بين البلدان أكثر مضمونية . ويشهد العالم بداية عهد جديد تضمن فيه صورة "العدو" التي قامت على نمط "الحرب الباردة" ، يحل فيه الاهتمام بضمان الأمن للجانب الآخر محل المواجهة وتحل الرغبة في التعاون على أساس المشاركة محل الانعزالية . وهناك إدراك متزايد أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن أن يكون أدلة لسياسة خارجية وأنه يتبع حل المشاكل عن طريق التفاوض واستخدام الوسائل السياسية* .

إن التغيرات الإيجابية التي تحدث في السياسات العالمية تجعل في إمكان الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر نشاطاً وأن تتخذ مزيداً من المبادرات في صيانة السلام والأمن الدوليين ، والخلولة دون نشوب نزاعات ومشاكل إقليمية وعالمية وحلها كما أن التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تتحتم على الأمم المتحدة ذلك . وتتزايده الأدلة على أن المنظمة العالمية تصبح مركزاً دولياً للتقرير بين المصالح المختلفة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) .

وتنظيم عمل مشترك . وفي هذا الصدد نعتقد أنه من أجل ضمان أن تصبح الأمم المتحدة عالمية بحق ، ينبغي أن تتمكن كل الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية أن تفعل ذلك . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاعبر عن تقدير حكومتي للاميين العام السيد بيريز دي كوييار لجهوده التي لا تكل والتي عز بها مكانة الأمم المتحدة كثيرا .

إن التغيرات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب كان لها تأثير مؤثر بوجه خاص على الحالة في أوروبا ، مما لها أهمية بالغة بالنسبة لسياسة هنفاريا الخارجية . ونحن على اعتقادنا الثالثة يتشكل نوع جديد من العلاقات في القارة الأوروبية . وإذا تراجعت عقلية الكتل إلى الوراء يتزايد الإدراك لهوية أوروبية شاملة ، وهناك اهتمام مشترك بتحطيم الحواجز التي استمرت عقودا . إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت في فيينا في آخر اجتماع لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أهم وثائق المؤتمر منذ توقيع وثيقة هلنسكي الختامية . فقد رفعت نظام العلاقات الأوروبية إلى مستوى أعلى نوعيا ، ودفعت إلى تنفيذ برنامج عمل طويل الأجل في الإطار الوطني ، وعلى النطاق الأوروبي أيضا .

ونتيجة للاتفاقات التي توصل إليها في اجتماع فيينا بدأت المحادثات لخفيف القوات التقليدية في أوروبا . ونتيجة لهذه الاتفاques أيضا ستعقد اجتماعات كل سنة تتعلق بالبعد الإنساني . وستضمن هذه الاجتماعات استمرار الحوار بين الأوروبيين جميعا فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

ونحن مقتتون بأن تقدم هذه العمليات المؤاتية يدعو إلى نمط جديد من التفكير يقوم على الأهمية البالغة لمصالح الجنس البشري بأسره . إن حقائق عصرنا تتطلب علاقات وتعاونا بين الدول تخلو من التحيز العقائدي . وتقوم على المنافع والمصالح المشتركة . وإذا تأخذ هنفاريا هذه المعايير في اعتبارها فإنها على استعداد للتعاون مع كل بلدان العالم على أساس المشاركة .

في هذا الموقف الدولي الذي يزداد تحسنا ، وفي الوقت الذي يزداد فيه دور الوسائل والحلول السياسية في ضمان الأمن ، أصبح يُنظر إلى محادثات نزع السلاح ونتائجها في ضوء جديد . وقد شهد العام الماضي أحداثا معروفة وهامة فيما يتصل بنزع

السلاح . ومع ذلك ، لم تحدث طفرة حتى الان ، ولذلك يجب علينا أن نبذل جهوداً جادة جديدة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف .

في عشية العقد الأخير للاف عام لم تتمكن من خفض التهديد النووي بشكل ملحوظ . وفي نفس الوقت إن الخبرة التي اكتسبناها في تنفيذ المعاهدة التاريخية ، معاهدة إزالة القاذف النووية المتوضطة المدى والأقصر مدى تدلل في وضوح على أن الأمن الحقيقي يمكن تحقيقه عن طريق نزع السلاح النووي .

وفي مناسبات عديدة عبرت حكومة هنفاريا عن اقتداءها بأن عدداً من مسائل نزع السلاح المضمونية منها ، على سبيل المثال الحظر الشامل على التجارب النووية ، ونزع السلاح النووي ، وتحريم وتنحيم كل الأسلحة الكيميائية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء ، لا يمكن حلها إلا على أساس عالمي وبالمشاركة الكاملة للمجتمع الدولي . ولهذا السبب فمما يدعو إلى الأسف أن النتائج التي أحرزت من خلال المحافل المتعددة الأطراف حول هذه المسائل كانت ضئيلة للغاية .

وفيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع الخاص بتنفيذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يحدونا الأمل أن تُتاح الفرصة لتعزيز المعاهدة على النطاق الدولي وأن يزيد عدد الدول الأطراف فيها . ونحن نحث تعزيز نظام منع الانتشار وأن تظل معاهدة منع الانتشار مارية إلى ما بعد عام 1990 .

إن النجاح السياسي لمؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية لم يؤثر بعد على المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر جنيف المعني بنزع السلاح ولم يتم الاتفاق بعد على عدد من العناصر الأساسية في المعاهدة القادمة .

وخلال السنوات الأخيرة ، قامت حكومة هنفاريا ببعض مبادرات ، كما اتخذت خطوات من جانب واحد للمساعدة في الإسراع بالمفاوضات المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية ، وتشجيع وضع مشروع اتفاقية في وقت عاجل . وبالنيابة عن جمهورية هنفاريا الشعبية أعلن من فوق هذا المنبر أن هنفاريا على استعداد للامتناع لأحكام الاتفاقية التي تجري صياغتها ، ولأن تقييد بها بالكامل حتى قبل إبرامها ومرrianها .

وهذا يعني ، ضمن جملة أمور ، التأكيد من جديد على أنه لا توجد على الأراضي الهنفارية أسلحة كيميائية أو ورش صناعية يمكنها إنتاج تلك الأسلحة وأن انتاج الصناعات الكيميائية الهنفارية والاتجار بالمواد الكيميائية لا يخدمان إلا الأغراض السلمية . ووفقاً للمواد المتداولة في الاتفاقية فسنضع إعلاناً بالبنود يتجدد على أساس دوري حول انتاج المواد الكيميائية والتجارة الأجنبية بها . وحتى قبل إبرام الاتفاقية وسريانها إننا على استعداد لقبول التحقق ، بما في ذلك التفتيش الموقعي ، على أساس متبادل ، فيما يخص جميع الحقائق والأرقام المعلنة ، بالإضافة إلى أنشطتنا العسكرية والصناعية والتجارية المرتبطة بمنطاق الاتفاقية . ونعتبر أن الإمكانيات التي توجد لدى الأمم المتحدة يمكن أن تستخدم في هذا الغرض وفقاً لإجراءات يعتمد فيما بعد .

ويمكنني أيضاً أن أبلغ الجمعية العامة أنه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفيaticي تمتد إمكانية التتحقق أيضاً إلى منشآت الجيش السوفيaticي في هنفاريا .

إن تدابير نزع السلاح التي أجرتها من جانب واحد الاتحاد السوفيaticي وبضع دول أخرى من الأعضاء في معاهدة وارسو ، بما في ذلك هنفاريا ، مهدت مناخاً سياسياً مؤاتياً لمحادثات فيينا التي بدأت في الربيع الماضي حول الأسلحة التقليدية . ونأمل أن يكون من المستطاع التوصل إلى اتفاق عند المفاوضات بحلول عام ١٩٩٠ .

وتسعى هنفاريا إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف بوسائلها الخاصة ، ويشمل ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد مثل تخفيف ميزانيتها العسكرية وحجم قواتها وعتادها العسكري . وأثناء المحادثات أعلنا ، بروح من الصراحة العسكرية للأكبر ، ومن جانب واحد ، بيانات حول هيكل قواتنا المسلحة ووزعها بهدف المساعدة على حل المشاكل المتعلقة بتبادل البيانات العسكرية .

وتدخل في هذا الإطار أيضاً مبادرة سياسة الأمن الإقليمي لإقامة منطقة متاخمة يبلغ عرضها ١٠٠ كيلومتر للأمن وبناء الشقة والتعاون ، تكون خالية جزئياً من الأسلحة الهجومية وتقع على الحدود المشتركة لهنفاريا والنمسا ويوغوسلافيا ، بهدف تنمية

العلاقات الاقتصادية والتجارية والحفاظ على البيئة الطبيعية وتعزيز التعاون الشامل على الصعيد الإنساني .

وبنفس الشكل تستحق مبادرة السماوات المفتوحة الاهتمام نظراً لأنها تستهدف تخفيف حدة التوترات وإقامة الثقة وتشجيع التحقق من تدابير نزع السلاح ، بما في ذلك الاتفاقيات التي تبرم مستقبلاً حول القوات التقليدية في أوروبا . ونرى أنه من المفيد بدء المشاورات بمشاركة البلدان المهمة بهدف استكشاف تفاصيل الاقتراح . ويمكن لهذه المحادثات التي تجري على مستوى الخبراء أن تتمكن من العثور على عناصر للمصلحة المشتركة . والجانب الهنفي على استعداد لذلك ويعرب عن رغبته في المشاركة في تحضير هذا المشروع التعاوني .

إن إزالة بؤر الأزمات الإقليمية وتسويتها السياسية عاملان هامان لإقامة السلام والأمن الدوليين . ونتيجة للجهود التي قامت بها البلدان المختلفة والمنظمة العالمية فإن حل بعض من المسائل المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة أصبح وشيكاً . وقد زادت الأمم المتحدة زيادة كبيرة من مشاركتها في رسم الإطارات وكفالة الظروف التقنية لتسوية النزاعات الإقليمية . ونجاح عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة العالمية دليل واضح على استطاعة الأمم المتحدة الوفاء بهذه المتطلبات .

وتحب الحكومة الهنفية بكسر طوق المأذق حول استقلال ناميبيا . لقد ظهرت نتائج المحادثات متعددة الأطراف بين الدول المعنية وبذلت المرحلة التمهيدية لإجراء أول انتخابات حرة . ومشاركة هنفاري في تنفيذ مهام المراقبة الخاصة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (الأونتاغ) إسهام متواضع في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بالطرق السياسية .

وظروف تسوية أزمة الشرق الأوسط أصبحت الآن أكثر مؤاتاة نظراً للجهود الدولية المبذولة بهدف إيجاد حل ولسب هام آخر وهو التحولات المرنة في موقف منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ومبادراتها . وتأكيد هنفاري العقد المبكر لمؤتمر السلم الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية

ودولة اسرائيل بفرض التوسل الى تسوية عادلة ودائمة . ورأينا هو أن النهج المريخ وغير المنحاز يقوى من إمكانيات التوسل الى تسوية لازمة . وعلاقاتنا مع كل الأطراف المعنية تستهدف خدمة هذا الفرض بالذات .

ولايزال تشغيل النظام المالي الدولي مثقلًا بأعباء القصور الهيكلي والضفوط الناتجة عن أوجه الخلل الاقتصادي الداخلي في بلدان مختلفة . وأصبحت أزمة الديون أكثر الحاحا بمر السنين ، ومازالت التجارة الدولية تعاني من الاختلالات الخطيرة . ونتيجة لذلك فإن آليات السوق العالمية تعمل بشكل مشوه .

ولسوء الطالع ، فإن الاتجاهات السلبية للاقتصاد العالمي تدفع بعض البلدان ومجموعات البلدان إلى ضمان مصالحها الوطنية عن طريق التدابير الحمائية والتمييزية بدلاً من السعي لإيجاد حلول للمشاكل القائمة على أساس المصالح المشتركة . وتفرض هذه العقبات الامتناعية ، التي تتعارض طريق التعاون الاقتصادي الدولي أعباء إضافية على البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التعاون ، كما أنها تترك أثراً معاكساً خاماً على البلدان التي تحاول عن طريق تعبئة مواردها الداخلية المتباينة أن تتكيف مع الظروف المتغيرة وأن تلحق بالبلدان التي نجحت في جهودها من أجل التكيف .

والتكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية التي تزداد تعقيداً تجربة خطيرة لهنغاريا أيضاً . وتستهدف إصلاحاتنا التي تتقدم بسرعة إقامة اقتصاد على أساس السوق المفتوحة يقوم على المساواة بين أنماط الملكية والسعى نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي . ولكي ننجح في هذه الجهود فإنه من الضروري أن تتوفر لنا بيئة اقتصادية عالمية تقوم على أساس علاقات تفييد كل الأطراف وعلى أساس مبدأ تنفيذ الالتزامات التعاقدية بحسن نية . ونحن ملتزمون بشكل صارم بـأن نترشد ، في علاقاتنا الاقتصادية ، ليس بالاعتبارات العقائدية والسياسية ، ولكن بكفالة الأولوية للمصالح الاقتصادية .

ونرى في الوقت الحالي إمكانيات التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية والعالمية وأهداف المجالات المختلفة للحياة الاقتصادية . ونعتقد أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تستطيع تيسير التنسيق بين المساعي المرتبطة بذلك ، وبخاصة عن طريق استكشاف إمكانيات التعاون المفيد لجميع الأطراف وحل أوجه التباين والصراع بين المصالح . والاستراتيجية الإنمائية الجديدة للستينيات ، إذا بدأت من حالة اقتصادية واقعية وحددت أهدافاً واقعية ، يمكن أن تسهم في تنمية الاقتصاد العالمي بطريقة أكثر توازناً .

وتحب حكومتي بتبوء مسألة حقوق الإنسان والحربيات الأساسية مكانتها باعتبارها عنصرا حيويا بالنسبة للأمن الدولي . إننا مقتنعون بأن حقوق الإنسان تمثل قيمـا عالمية . وبالتالي ، فإن احترام حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن اعتبارها مسألة داخلية لدية دولة وأن التمتع بها يجب أن يكون مستقلا عن النظام الاجتماعي القائم في أية دولة ونوع التحالف الذي تنتهي إليه تلك الدولة . ويجسد ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وغيرها من المعاهدات التزام الدول الطوعي بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية . ولذلك ، فبالنسبة لنا ، لا يمكن أن تختلف حقوق الإنسان بالنسبة للشرق أو الغرب ، والشمال أو الجنوب .

والاليوم ، وفي نهاية القرن ، نرى أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية يجب أن تحظى بدرجات متساوية من الحماية الدولية الشاملة باعتبار ذلك ضرورة طبيعية . وتنطوي التزامات الدول اليوم على اضطلاع الحكومات بمسؤولياتها عن مراعاة هذه الحقوق إزاء مواطنيها ، من جهة ، وعلى إمكانية طلب المجتمع الدولي إلى أية دولة التقيد بهذه الالتزامات بحسن نية ، من جهة أخرى .

وتبذل حكومة هنفاريا جهوداً متواصلة من أجل أن تتماشى تشريعاتنا الوطنية وممارساتنا مع التزاماتنا الدولية . وقد أصبح إصرارنا على إقامة أكبر قدر ممكن من التعاون الدولي في مجال التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان سمة مميزة لسياستنا .

وقد اتخذت هنفاريا ، بغية الإعراب عن رغبتها في إقامة التعاون الدولي وضمان الامتثال الكامل للالتزاماتها ، خطوة هامة أخرى في الآونة الأخيرة . وفي ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ أبلغت هنفاريا الأمين العام للأمم المتحدة رسمياً بأنها تعتبر نفسها ملتزمة إزاء شكاوى الأفراد في مجالين إضافيين هما إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة . وبذلك ، فإن هنفاريا قد انضمت إلى تلك البلدان التي تقبل قبولاً كاملاً ولدية كل هيئات

الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في حالات المعلومات الواردة من الدول الطرف او من الأفراد .

لقد راجعنا موقفنا إزاء محكمة العدل الدولية أيضا . ففي الماضي لم نكن نعترف بولاية المحكمة ولكننا ننظر حاليا في سحب تحفظاتنا بهذا الشأن . وفي معاهداتنا الدولية الأخيرة لم نعرب عن تحفظات بشأن أحكام ولاية المحكمة .

وقد آن آوان إعادة النظر في قوانيننا الداخلية وممارساتنا بغية حل المشاكل الخطيرة المتعلقة باللاجئين . وكجزء من هذا المسعى ، انضمت هنفاريا هذا العام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمركز اللاجئين والبروتوكول الخامس بها . ويتطبق أحكام هذه الاتفاقية فإننا نود أن نسوي موقف الأشخاص الذين يلتجأون إلى بلادنا . وندعو الدول إلى التعاون الذي لا يهدف إلى تخفيف محنة الأشخاص الذين يتركون أوطانهم فحسب بل إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الأسباب المؤدية إلى اللجوء أيضا .

لايزال هناك عدد من الأحداث المؤسفة التي تتعلق بانتهاك حقوق الأقلبيات أو الأقليات القومية أو العرقية أو الدينية . ونحن نشعر أن الوقت قد حان كيما تتطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها إزاء مهمة وضع مجموعة من القوانين الدولية الجديدة الكفيلة بضمان حماية الأقليات لتحل محل نظام الاتفاقيات المتعلقة بحماية الأقليات التي كانت قائمة في وقت ما وتم الفاؤها بسبب الظروف السياسية .

وتلتزم حكومة هنفاريا التزاما راسخا بأن تضطلع بدور نشيط في تدوين القوانين ، وفقاً للمسؤولية التي تشعر بها إزاء مصير الهنفاريين المشردين في جميع أنحاء العالم أو الذين يعيشون في بلدان مجاورة لنا . ويسترشد عملنا في هذا المجال بالمبدأ القائل بأن من حقوق الإنسان الأساسية أن يمارس كل فرد أو كل مجتمع رغبته في الانتماء إلى قومية معينة أو دين معين وأن ينظموا حياتهم وفقاً لمشاعرهم القومية والدينية . وفي رأينا ، هذا هو السبيل الذي ينبغي أن يتبع فيما يخص كل الأفراد والشعوب التي تعيش في حوض كارباتشيان في أوروبا وفي أي جزء من العالم .

إن هنفاريا تمر بمرحلة تشهد تغيرات جذرية أحدثت تحولات كبرى في مجتمعها وسياساتها واقتصادها . فبالإضافة إلى التخلص من الهياكل البالية ، يقوم الشعب الهنفاري بوضع إطار مؤسسي وضمانات تكفل تحقيق الديمقراطية البرلمانية على أساس نظام دستوري . ونحن ، في هذا المسعى ، ننطلق من سيادة القانون الدولي وأن الالتزامات التي التزمنا بها بلادنا كعضو مستقل ذي سيادة في المجتمع الدولي لها الأولوية على القوانين المحلية أو المعاهدات أو الاتفاques الثنائية أو المتعددة الأطراف التي لا تتماشى مع التزاماتنا القانونية والسياسية الدولية .

وفي نفس الوقت الذي تجري فيه هذه التغيرات السياسية طرأت تغيرات بنفس القدر من الأهمية في الاقتصاد ، بهدف تهيئة مناخ يتيح مجالاً واسعاً للمبادرات الوطنية والأجنبية الفردية والجماعية على حد سواء . وفي السنوات القليلة الماضية تجاوزت المنجزات التي حققتها بلادي في مضمون إقامة دولة يسودها حكم القانون ما أنجزته خلال عقود طويلة . ونتيجة للخطوات والتدابير التي تم اتخاذها ومن المؤمل اتخاذها في المستقبل أحرزت عملية الإصلاح في هنفاريا تقدماً كبيراً .

ويكتسي التنفيذ المستمر لإصلاحاتنا أهمية وطنية حيوية . فحكومتي لا تؤمن بأن بمقدور حزب واحد أو منظمة واحدة تنفيذ الإصلاحات أو تحديد المسار أو الاتجاهات الكفيلة بذلك . وهي ترغب في أن تضطلع بهذه المهمة بالاشتراك مع كل القوى الاجتماعية التي ترغب في خدمة مصالح هنفاريا . إن الظروف المحلية والدولية مؤاتية لهذا الاتجاه . ونحن مقتنعون بأن نجاح هذه الإصلاحات يتعدى حدود المنطقة ويمثل عنصراً هاماً للاستقرار في أوروبا . ولذلك ، فمن غير الممكن أن تكون موضع لا مبالغة بالنسبة للبلدان الأخرى .

أما من ناحية العلاقات الدولية ، فنحن نعتقد أيضاً بضرورة الاعتراف الواضح وإعادة التأكيد فوراً على أنه لا يوجد نموذج فريد لأنظمة الاجتماعية السياسية ، وأنه يجب لا نحكم على هذه الأنظمة بأسمائها بل بأعمالها . ومن الواضح أن الانتماء إلى نفس التحالف لا يمكن أن يكون مبرراً للتدخل العسكري أو أي نوع من أنواع التدخل من

جانب الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . بل لكل دولة أن تحدد على نحو مستقل وسيادي مصيرها ومسار تتميّتها وأن تتحمّل مسؤولية اتخاذ القرارات إزاء شعبها فقط . هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن نسلكه لتفادي وقوع مأساة مماثلة لمأساة هنفاريا في عام ١٩٥٦ وغيرها من الأحداث المأساوية في المستقبل .

إن سنة ١٩٨٩ توافق الذكرى الخامسة والسبعين والذكرى الخمسين لاندلاع الحربين العالميتين المشار إليهما في الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة . وهاتان الحربان اللتان اشعلتا النار في العالم بأسره بدأتا كلتاهمَا في أوروبا . ولذا فإن حكومة بلدي تعتبر أن تخفيف حدة التوترات في أوروبا وانهاء المواجهة بين الشرق والغرب وانهاء تقسيم قارة أوروبا واقامة أوروبا موحدة على أساس مبادئ هلسنكي تشكل هدفاً استراتيجياً من أهداف سياستها الخارجية . وهي تكافح من أجل إزالة الحواجز ، الرمزية والحقيقة على حد سواء ، التي تفرق بين الشعوب ، في أقرب وقت ممكن ومن أجل إقامة دار أوروبية مشتركة تُكفل فيها حرية انتقال الأفراد والأفكار والسلع وتصان فيها قيم حضارتنا وتتوفر لها الضمانات .

وختاماً أتمنى للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة لمنظمتنا العالمية أن تكلل بالنجاح .

السيد عبد الوكيل (أفغانستان) (تكلم بالدارية ، والترجمة الشفووية

عن النع الإنكليزي الذي قدمه الوفد : يسرني ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب للواء غاربا عن صادق تهاني لانتخابه لهذا المنصب المرموق ، منصب رئيس هذه الهيئة العالمية في دورتها الرابعة والأربعين . إن انتخابه إشادة مزدوجة ببلده نيجيريا التي أظهرت تمسكاً ثابتاً بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وبقدراته ومهاراته وخبراته الواسعة .

وأود أيضاً أنأشيد بسلفه السيد دانتي كابوتو ممثل الارجنتين على الاداء القدير الذي وجّه به أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوبييار لجهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز دور المنظمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل المشاكل العالمية . ونحن نحث على دعم الدور الذي يؤديه بهدف ايجاد حلول سلمية وشاملة للمشاكل الإقليمية دعماً كاملاً من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة .

إن عالم اليوم يتميز لحسن الحظ بانخفاض عام في حدة التوتر في العلاقات الدولية ويتوافر امكانيات أفضل لايجاد حلول سلمية ودائمة للمشاكل العالمية والإقليمية . فقد انفتحت آفاق جديدة للتعاون على الأameda المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ، مما ييسر حل المشاكل المتعلقة بالأمن المشترك والمشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية التي تعصف بعالمنا . كما تحسنت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وانخفضت إلى حد كبير حدة المواجهة بينهما . وأحرز تقدم أيضا في المفاوضات بشأن خفض أو إزالة أنواع مختلفة من الأسلحة النووية والكيمياوية والتقليدية ، في حين يجري الآن بالفعل تدمير فئة واحدة على الأقل من الأسلحة النووية .

وظهر اعتراف عام بالحاجة إلى ايجاد حل سريع للمشاكل الإقليمية بالرغم من أن عملية التوصل إليها كانت بطيئة على نحو مؤلم . إذ لا تزال شعوب في أماكن مختلفة من العالم ، بما في ذلك منطقتنا ، ضحية لحروب وأعمال تدمير حمقاء نتيجة عدم التخلص عن السياسات القديمة القائمة على المواجهة لصالح احلال الوئام والسلم الإقليميين .

وفي الشرق الأوسط ، ندين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية ، وسياسة القبضة الحديدية التي تنتهجها إسرائيل إزاء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة . إن عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الأطراف المعنية مشاركة كاملة ، وتشترك فيه دولة فلسطين على قدم المساواة ، يظل هو السبيل الوحيد الممكن لحل الصراع في الشرق الأوسط .

إن جمهورية أفغانستان ترحب بوقف الحرب وببدء المباحثات بين إيران والعراق .

ونحن نأمل صادقين أن يتوصلا إلى حل مشرف ودائم لخلافاتها في المستقبل القريب . وفي قبرص ، نرحب بالمجتمعات التي عقدت بين الرئيس وبين زعيم الطائفة التركية القبرصية ونؤيد الحل السلمي من خلال الحوار القائم على كفالة استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية .

ونرحب بانسحاب القوات الغبيتامية من كمبوتاشيا ونطالب بوضع حد لكل أشكال التدخل في شؤونها الداخلية . وي ينبغي بذلك كل الجهود لإعادة السلم الى ذلك البلد والسماح للكمبوتاشيين بحل خلافاتهم الداخلية بأنفسهم . كما نؤيد نضال شعب كوريا في سبيل إعادة التوحيد السلمي وتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق الحوار والمصالحة .

وفي الجنوب الأفريقي ، يعد استمرار سياسة الفصل العنصري البغيضة مصدر معاناة إنسانية هائلة وسبباً لعدم الاستقرار وللصراع . ونحن نطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونرى أنه ينبغي تزويد الأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بكل سبل الدعم حتى يتتسنى لهما الإشراف على تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية لا تعترضها العوائق وتحقيق الاستقلال الكامل لนามيبيا .

ونحن نرحب بالمجتمع الذي عقد على مستوى عال بين المغرب وجبهة البوليساريو ، ونؤيد الجهد التي يبذلها الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف إجراء استفتاء عادل لا تتعارضه قيود ادارية أو عسكرية .

ونحن نؤيد الاتفاق الذي توصلت إليه بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بشأن وضع حد للحرب والتدمير في نيكاراغوا ونأمل أن يتتسنى تنفيذ هذا الاتفاق من دون عوائق . كما نأمل أن تجد مسألة جزر مالفيناس حل سريعاً على أساس قرارات الجمعية العامة ، وبما يزيل الخلافات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

إن أوجه التفاوت في التنمية الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ما فتئت تتزايد باستمرار في حين أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية آخذة في التدهور . ووصلت محننة أقل البلدان نموا إلى مستوى مزعج بشكل خاص بسبب عدم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات لصالح أقل البلدان نموا . وما زال النمو والتنمية في البلدان النامية يعانيان من الركود أو يسجلان معدلات سلبية . وبينما تظل أسعار السلع الأساسية منخفضة ويتجاوز اجحاف معدلات التبادل التجاري ، تتزايد تدابير الحماية التي تنفذها البلدان المتقدمة . وأصبحت مشكلة الديون وخدمتها عبئاً لا يطاق بالنسبة للبلدان النامية ، يترتب عليه تدفق موارد مالية صافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة .

ونحن نرحب بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ونأمل أن يعكس عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع مسار الاتجاهات السلبية التي صودفت خلال العقد الثالث.

كما يحدونا أمل صادق في أن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا ، المزمع عقده في باريس في ١٩٩٠ ، تدابير مناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن الإسراع بعملية التنمية في أقل البلدان نموا في التسعينيات .

وبالرغم من رغباتنا المخلصة وجهودنا المتضادرة ، وعلى عكس الاتجاه العام صوب تحسين المناخ الدولي ، لا تزال الحالة في منطقتنا لا تتبع على الرضا بأي حال ، بل أنها تزداد تفاقما . فالعدوان على أفغانستان والتدخل بكل أشكاله في شؤونها الداخلية اتخذ أبعادا جديدة . وبالرغم من الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان وامتثالنا المخلص لاحكام اتفاقيات جنيف ، فإن باكستان تقوم بتخريب هذه الاتفاقيات . ففي الفترة الممتدة من ١٥ شباط/فبراير الى نهاية آب/أغسطس ١٩٨٩ حصلت المجموعات المتطرفة التي تتدرب في باكستان على ١٨ نوعا مختلفا من الأسلحة لكي تواصل حمام الدم في أفغانستان . وتشمل هذه الأسلحة ٣٥٠ منصة لاطلاق الصواريخ أرض - أرض ، و ١١٠ مدفع ميدان ومدفع هاون ، و ١٣٠ مدفع عديم الارتداد ، و ٥٥٠ من مركبات قذائف الدفاع الجوي ، و ٢٩٥٠ مدفعا رشاشا ثقليا ، و ٤٥٠ منصة صواريخ تطلق يديريا ، و ٣٠٠ نوعا مختلفا من الصواريخ أرض - أرض .

وقد وصل عدد مراكز التدريب العسكري للمتطرفين في باكستان ١٨٠ مركزاً ، وهو عدد تزايد بعد دخول اتفاقات جنيف حيز التنفيذ . وتتسلل اسbowعيا الى افغانستان مجموعات مسلحة يتراوح عددها بين ٣٠ و ٣٥ مجموعة تضم ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ فرداً من المدربين في تلك المراكز لجلب الموت والدمار للشعب الافغاني . وتشترك بشكل مباشر وحدات من الفرقة الباكستانية الحادية عشرة في القتال الدائر داخل افغانستان . ويشترك أيضاً مرتزقة من الوهابيين الذين أتوا من المملكة العربية السعودية التي تقدم كذلك مساعدات مالية سخية للمتطرفين . وبالمثل ، تم في نفس الفترة ، أي من ١٥ شباط/فبراير الى آخر آب/اغسطس ١٩٨٩ ، اطلاق ما مجموعه ٤١٣ صاروخاً وقد حملت مدفعية ثقيلة على سكان المدن الافغانية . فماذا كانت نتيجة ذلك ؟ لقد قتل الآلاف من السكان المدنيين وجرحآلاف آخرون . وأدى اطلاق ١٣٨٣ صاروخاً على مدينة كابول وحدها الى مقتل ٦٧١ شخصاً واصابة ١٠١٤ شخصاً آخر بجرح . وفي الاونة الاخيرة لم تنفع حتى الطائرة التي يستخدمها ممثل الامين العام من هجمات الصواريخ تلك . ومنذ عهد قريب تم يومي ٢٢ و ٢٣ سبتمبر ، أي مع بداية أعمال الجمعية العامة ، اطلاق

ما مجموعه ٤٠ صاروخا على كابول أودت بحياة ٤١ شخصا وجرحت ٥٩ شخصا آخر . وقد أصاب أحد هذه الصواريخ سوقا عامة مكتظة بالناس . هذا هو الإرهاب الأعمى الذي ترتكبه سياسة التدخل التي تمارسها احدى الدول الموقعة على اتفاقات جنيف .

ان اللجوء الى شن هجمات بالصواريخ على المدن وارتكاب الاعمال الإرهابية العشوائية والعنيفة ضد السكان المدنيين هو خير شاهد لا على قوة المتطرفين بل على ضعفهم . وقد حدث ذلك نتيجة للهزائم الساحقة التي منيت بها جماعات المتطرفين في جلال آباد وخوست وقندهار وأماكن أخرى في أفغانستان . واستطاعت القوات المسلحة الأفغانية الباسلة التي تدافع عن استقلال أفغانستان وسلمتهاإقليمية وسيادتها الوطنية ، اضطلاعا بواجبها الوطني ، أن توجه ضربة قاصمة الى هؤلاء المأجورين الغربياء جعلتهم لا يجرؤون بعد الان على مواجهة المدافعين عن أفغانستان حتى بمشاركة الجيش الباكستاني لهم ومساعدته المباشرة . وكانت نتيجة ذلك تلك الهجمات اليائسة التي تشن على المدن بالصواريخ وأعمال القتل العشوائي التي ترتكب ضد السكان البريء من الرجال والنساء الأطفال . إلا أن هذه الهجمات لا تستطيع تعويض الجماعات المتطرفة عما لحقها من افلس معنوي وسياسي وعسكري ، كما أنها لا تستطيع أن تحيي في صفوف المعارضة الأمل الضائع في احرار انتصار عسكري . وأدرك الكثيرون من القادة في أفغانستان ضرورة انهاء هذه الحرب التي يقتل فيها الشقاء وإعادة السلم عن طريق المصالحة الوطنية .

ان الاعمال التي تواصل باكستان ارتكابها ضد أفغانستان تشكل نوعا من أنواع ارهاب الدولة الذي أدانته هذه الجمعية العامة ، كما أدانته حركة عدم الانحياز في قرار اتخذه في اجتماع قمتها المعقود مؤخرا في بلغراد .

واذا كانت المشاكل الداخلية في بلد مجاور يمكن أن تتخذ أساسا لتشكييل السياسة التي تتبع تجاه ذلك الجار ، فمن الذي يستطيع التنبؤ بما سيحدث في باكستان وما سيكون عليه مستقبلها ؟ ان البنجابيين وال Sindhis والباشتونييين والبلوخيين قد تعبوا من السيطرة المتزايدة للعسكريين في باكستان . غير أن هذه مشاكل باكستانية ،

ونحن كجيران لهم لا ندعى لأنفسنا الحق في التدخل فيها . كما أنتا لا تؤمن بجدوى إنشاء حكومات للآخرين خارج بلادهم .

إن الأمل في احراز نصر عسكري ، الذي تم سحقه في جلال آباد أصبح أكثر بعدها عن التحقيق خلال ما سمي بموسم القتال الصيفي ولن يجدي أي موعد نهائياً جديداً سواء كان بعد ١٢ شهراً أو ١٨ شهراً ، في تحقيق عمل بالوسائل العسكرية كان يفترض أن يتحقق بعد بضعة أسابيع أو حتى أيام من ١٥ شباط/فبراير من هذه السنة ، ولكنه لم يحدث .

بيد أن السؤال الذي يجب أن نطرحه الآن هو : كم أفغانياً آخر ينبغي أن يلقوا حتفهم في حرب لا معنى لها يقتتل فيها الأشقاء فيما يدرك مخططه ومنفذو هذه الحرب عدم جدوى الخيار العسكري ؟ وإلى أي مدى ينبغي أن تدمر أفغانستان ، وهي من أقل البلدان نمواً ، قبل التخلص من الحل العسكري لصالح الحل السياسي ؟

لقد حان وقت احلال السلام في أفغانستان . فكل يوم يمر يؤدي بحياة المزيد من أفراد شعبها ويجلب المزيد من الدمار لاقتصادها . إن اس احلال السلام وتحقيق المصالحة واقامة حكومة ذات قاعدة عريضة موجودة كلها في أفغانستان . وما هو مطلوب هو نبذ السياسات البالية القائمة على المواقف المتعصبة وتتجاهل حقائق الامور .

ان سبيل التوصل إلى السلام في أفغانستان واضح ، وأهم خطواته الأساسية هي التنفيذ الكامل والمخلص لاتفاقات جنيف من جانب الاطراف المعنية فيها والضمانيين لها ، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتخذة بتوافق الاراء . كما أن وضع نهاية فورية للتدخلات بكل أشكالها في الشؤون الداخلية لافغانستان على النحو المنصوص عليه بوضوح في الاتفاقيات يمكن ويشبه أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق السلام . ويمكن أن يؤدي تعاون باكستان المخلص مع بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميد في أفغانستان وبباكستان الى تحويل مهمة البعثة من حالة العجز التي تعانيها حالياً الى وضع يمكنها من الاشراف الكامل على تنفيذ كل احكام اتفاقيات جنيف .

وحتى الان ، لفتت حكومة أفغانستان نظر بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميد الى وقوع ٤٩٢ حالة انتهاء مسار اتفاقيات جنيف وذلك من خلال ٨٣٧ مذكرة سلمت لمقر

البعثة في كابول . وتشمل هذه الحالات انتهاكات لجميع أحكام وثيقة جنيف المتعلقة بمنع التدخلات بكل أشكالها والتي تدعو في جملة أمور الى تصفية القواعد العسكرية . والامتناع عن ارسال الجماعات المسلحة ونقل الاسلحة ، وعدم ارتكاب أعمال من شأنها ان تقوّض استقرار الطرف السامي الآخر المتعاقد . ولم يجر تحقيق في أي من هذه الانتهاكات على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف نتيجة لتجاهل باكستان الكامل لهذه الاتفاقيات . وخير شاهد على تجاهل باكستان الكامل لكل أحكام اتفاقيات جنيف هو استمرار الحرب والدمار والمعاناة الإنسانية والخسائر الكبيرة في الأرواح في بلدي . ومن الواقع أننا لا يمكن أن نأخذ على محمل الجد أي ادعاء بأن أحكام اتفاقيات جنيف بشأن عدم التدخل بكل أشكاله يجري تنفيذها طالما أننا نرى لهيب الحرب والعدوان والتدخل لا يزال يعصف على نحو متزايد بأرواح وممتلكات شعب أفغانستان .

لقد بدأ شعب أفغانستان والمجتمع الدولي يتشكّكان في مدى إخلاص باكستان وحسن نوايابها في توقيع اتفاقيات جنيف وكذلك الاحترام الفعلي لتنفيذها والاشراف على ذلك التنفيذ .

إن البيان الذي أدلّى به السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في افتتاح المناقشة العامة وكلماته عن ضرورة العمل سوياً في إطار الأمم المتحدة لتحقيق السلام للذين وقمعوا ضحايا الصراعات الإقليمية لمثيران للتشجيع . وإذا ما حدث تغيير إيجابي في سياسة الولايات المتحدة وقامت بالمساعدة في عملية السلام في أفغانستان والمساهمة فيها بدلًا من وضع وسائل الحرب والتدمر في أيدي المتطرفين ، فإن هذا من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في وضع هذه الكلمات موضوع التنفيذ .

إن الحرب لا يمكن أن تتحقق أي أهداف سياسية ، ولا يمكن للحكومة المؤقتة المزعومة التي شكلتها إسلام أباد على نحو غير مشروع أن تكتسب ذرة من الشرعية . لقد تفسخ الموقف بالفعل في شجار دائم وصدامات مسلحة داخل أفغانستان . إن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة والمتمثلة في مد المنطقة بكميات هائلة من الأسلحة المتقدمة لا يمكن أن تخدم مصالحها هناك ، بينما يؤدي - على المدى الطويل - استمرار الحرب والتدمر والمعاناة الإنسانية في أفغانستان إلى زيادة الحاق الضرر بموقفها بين الشعب الأفغاني . وهناك بالتأكيد وسائل سلمية للتوصل إلى تحقيق الأهداف الموضوعة يجب تلمسها .

لقد تغيرت الحالة في أفغانستان بعد ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ لأن الحزب الديمقراطي الشعبي لافغانستان قد تخلّى عن احتكار السلطة . ومن ثم ، يصبح استمرار السياسات التي انتهجهتها الحكومة الأمريكية فيما نصّ أمراً غير واقعي . وقد اتضح هذا بجلاء في وسائل إعلام الولايات المتحدة وكذلك في الكونغرس الأمريكي ونحن على استعداد لأن نرحب في كابل بمبوعث خاص لحكومة الولايات المتحدة القيام بمهمة تقصي الحقائق وتبادل الآراء . إذ نعتقد أن مثل هذه الرحلة ستتمكن الولايات المتحدة من الحصول على معلومات مباشرة عن الحقيقة الواقعية الراهنة في المجتمع الأفغاني وعن حسن نوايابها

فيما يتعلق باستعادة السلم واقامة نظام ديمقراطي يستند أساسا إلى التعددية السياسية والاقتصاد الحر .

وفي منطقتنا أيضا ، كما هو الحال في معظم أجزاء العالم ، يسير الاتجار في الأسلحة جنبا إلى جنب مع تجارة المخدرات . وقد أدى انخراط الجماعات الأفغانية المتطرفة في إنتاج العقاقير المخدرة وتهريبها خلال الاعوام العشرة الماضية إلى حالة خطيرة للغاية . وجمهورية أفغانستان على أهمية الاستعداد للتعاون في القضاء على هذه المشكلة الخطيرة .

إننا نرحب بالاتجاهات الإيجابية والواقعية في سياسة جارتنا من ناحية الجنوب ، وهي جمهورية إيران الإسلامية . ونحن نتوقع أيضا من الصين ، وهو بلد آخر عظيم مجاور لافغانستان ، اسهاما أكثر إيجابية لاستعادة السلم في بلدنا ونحن من جانبنا على استعداد لاقامة علاقات ودية مع كل بلدان العالم ولاسيما البلدان المجاورة لنا .

وتتطلب مسألة العودة الكريمة الآمنة الطوعية لللاجئين الأفغان اهتماما عاجلا . وعلى أولئك الذين يعملون على إطالة أمد الحرب في أفغانستان ألا يستخدموا استمرار الحرب كذريعة لسياساتهم الرامية إلى عرقلة عودة اللاجئين . وفي الوقت الذي نعرب فيه عن امتناننا لكل البلدان ولمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولغيره من المنظمات والوكالات الأخرى لما قدموه لأخواننا الأفغان عندما كانوا لاجئين ، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لتوجيه هذه المساعدة نحو عودتهم إلى وطنهم وإعادة ادماجهم في الحياة في بلدتهم . ونحث باكستان على التعاون في تشكيل لجان مختلطة – وقد طال انتظار تشكيل هذه اللجان التي كان يتبعين أن يتم وفقا لاتفاقات جنيف – فور دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ ، أي منذ ١٦ شهرا .

إن إعادة تعمير أفغانستان تتطلب مساعدة دولية وحكومية وغير حكومية عاجلة . إلا أنه مما يؤسف له أن عددا من البلدان قد أحجم عن أن يضع تحت تصرف منسق الأمم المتحدة للمساعدة الاقتصادية والانسانية لافغانستان المساعدة التي التزمت بالفعل بتقديمها . ويجب ألا تقع المساعدة التي تقدم إلى شعب أفغانستان ضحية لاعتبارات السياسية .

أما فيما يتعلق بالجانب الداخلي للصعوبات الموجودة في أفغانستان ، فقد تم عرض موقفنا في مناسبات عدة ، آخرها ما طرحة رئيسي الجمهورية السيد نجيب الله في خطابه أمام المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في بلفراد . واسمحوا لي أن أكرر بایيجاز المضامين الرئيسية لموقف جمهورية أفغانستان .

إننا نؤمن بضرورة بدء الحوار بين جميع القوى السياسية الأفغانية داخل أفغانستان وخارجها بهدف عقد مؤتمر سلم على نطاق الأمة وبمشاركة كل القوى المعنية وعلى هذا المؤتمر أن يتفق على تشكيل مجلس قيادي ويعلن وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر ، خلال تلك المدة يقوم المجلس القيادي بتشكيل حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة وتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد وقانون خاص بالانتخابات العامة والعمل على اقرارها . وتجري في أعقاب اعتماد المجلس الأكبر التقليدي ، الذي يدعوه المجلس القيادي ، انتخابات عامة عن طريق الاقتراع السري المباشر . وهكذا ، تتولى حكم البلد - وفقاً للدستور الجديد - حكومة جديدة يشكلها حزب سياسي أو أكثر وتحتاج بالأغلبية ، ونحن على أهبة الاستعداد لأن تشرف لجنة دولية على الانتخابات العامة .

وتؤمن جمهورية أفغانستان بضرورة أن يكون الحل السياسي السلمي حلاً شاملًا وعادلاً تشارك فيه كل القوى السياسية . أما عدم اشراك أي من القوى السياسية في الائتلاف ، بما في ذلك الحزب الديمقراطي الشعبي ، فلن يتسبب فقط في عدم حل المشكلة ، بل سيؤدي أيضاً على خلق عقبات خطيرة - وما يجب أن يخضع للتفاوض هو مستوى المشاركة في تشكيل الدولة ، لا المشاركة نفسها ، فالسلم في أفغانستان يجب أن يتأتى عن طريق تنازلات رشيدة تكون مقبولة للجميع ويجب أن ترمي هذه التنازلات إلى القضاء على كل جذور الصراع وال الحرب لا إلى بذر بذور حرب أخرى جديدة .

وليس بس خاف أن عدداً كبيراً من القادة قد قاطعوا قيادة المنظمات القائمة في باكستان ادراكاً منهم لاسترقاق أعداد وطننا لهم . وقد بدأ عدد من القادة في المحادثات مع الدولة ، وهم يحترمون وقف إطلاق النار في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم و الجاري إجراء الاتصالات مع قادة آخرين وعاجلاً لا آجلاً ستفسح المشاعر السلبية وانعدام الثقة التي سادت فيما مضى الطريق إلى الصداقة والأخوة والوحدة .

إن قيادة جمهورية أفغانستان لديها ثقة من قادة المعارضة المسلحة لأنهم هم الذين سيجلبون نعم الحياة والهدوء والطمأنينة إلى من يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم . وبالمثل ، ستواصل قيادة جمهورية أفغانستان سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها بالرغم من الموقف غير الرشيد الذي يتبعه حالياً قادة المنظمات المتطرفة القائمة في باكستان . إذ أن المصالح الوطنية لافغانستان واستعادة السلم في بلدنا يسودان فوق أي مصالح أيديولوجية أو حزبية أو سياسية أو عرقية أو قبليّة أو طائفية .

أما بالنسبة للجوانب الخارجية للحالة المحيطة بأفغانستان فيمكن أن تحسن على أفضل وجه عن طريق عقد مؤتمر دولي بمشاركة أفغانستان وباكستان ، وايران ، والهند ، والصين ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز . ويجب أن يضمن المؤتمر - الذي لابد أن يتفق في المقام الأول على وضع حد لتسليم الأسلحة لكل الأحزاب في أفغانستان - وضع أفغانستان اللاعسكري المحايد بمفهـة دائمة . وهذا ما يجب أن ينص عليه في الدستور الجديد .

لقد أدى عدوان باكستان ، وتدخلها بشتى أنواعه ، إلى طلب جمهورية أفغانستان عرض المسألة على مجلس الأمن في نيسان/أبريل من هذا العام . وباستثناء بضعة وفود ، أبىت الغالبية الساحقة من البلدان التي شاركت في المناقشة ايجاد حل سلمي مع ضرورة تنفيذ اتفاقات جنيف . وإذا استمر التدخل المسلح وانتهاك الاتفاques ، فلن يسع أفغانستان إلا أن تطلب عرض المسألة على مجلس الأمن مرة أخرى .

ختاماً سيدى الرئيس ، أود أن أؤكد اقتناعنا بأننا إذا جددنا إيماننا بمبادئ ومقداد ميثاق الأمم المتحدة ، سنستطيع معاً ، تحت قيادتكم ، أن نsem اسهاماً ملحوظاً من خلال مداولاتنا وقراراتنا في هذه الجمعية في إنشاء عالم أفضل نعيش فيه يكون أكثر أمناً ونظاماً بالنسبة لنا جميعاً . ويعرب وفدي عن استعداده التام للتعاون معكم للتوصل إلى هذه الغاية* .

السيد أووكو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب السيد رئيسى ، السيد دانييل آراب موبي ، أن انقل اليكم ، سيدى الرئيس ، أطيب تمنياته بنجاح الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . وأود أيضاً أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة . وافريقيا لتشعر بالفخر إذ ترى أحد أبنائها البارزين يشغل هذا المنصب الرفيع . وبوسعكم ، سيدى الرئيس ، أن تعتمدوا على كامل تعاون وفدي معكم في الاضطلاع بواجباتكم في تصريف شؤون هذه الجمعية .

أود أيضاً أن أعرب لسلفكم ، السيد دانتي كابوتتو وزير خارجية الأرجنتين السابق ، عن خالص تقدير وفدي للطريقة الممتازة التي ترأس بها هذه المنظمة وأدار شؤونها أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ما زالت تطأ على المسرح السياسي الدولي تطورات مشجعة وايجابية سعيا للتوصل إلى حلول للمشاكل الاقليمية والعالمية . لقد شهدت السنوات القلائل الماضية تقدما لم يكن متصورا من قبل في خلافات ومتارفات طال أمدها ، ويعزى قدر كبير من هذا التقدم إلى تجدد التفاؤل والإيمان بأهمية دور الأمم المتحدة . لقد سعت هذه المنظمة التي يتمثل مبدأها الأساسي في صيانة السلم والأمن الدوليين ، إلى أن تبرز على الدوام سيادة المفاوضات والوساطة على المواجهة في تصريف العلاقات الدولية . كما يرجع النجاح المتزايد في القبول العالمي لهذه العملية بقدر غير قليل إلى القيادة الفعالة والرائعة للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي له لجهوده الدؤوبة تعزيزا لأهداف الأمم المتحدة .

إضافة عملية استقلال ناميبيا ازداد في عام ١٩٨٩ اتساع نطاق الأسهامات الهامة التي قدمتها هذه المنظمة في عام ١٩٨٨ من أجل حل المتأزمات الاقليمية ، وهناك دلائل مشجعة على أنه سيطلب إلى الأمم المتحدة أن تتطلع بدور أساسي في حل مشكلة كمبوتشيا والازمات القائمة في أمريكا الوسطى . ولا يمكن الاضطلاع بتلك المسؤوليات الجسمانية بفعالية دون التأييد الكامل من جميع أعضاء المجتمع الدولي . وتود كينيا أن تسجل تأييدها التام لكل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير دعائم السلم الدولي . ونحن نحي كل أعضاء هذه الهيئة على تقديم دعم مماثل وعلى العمل في سبيل إيجاد عالم أفضل يمكن فيه تخفيف معاناة الإنسان وتجنب الإهدار العابث للموارد . وتعرب كينيا عن تأييدها الكامل للأمين العام وموظفيه ، وتشيد بهم كل الشادة لما يقومون به من أعمال ممتازة تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، إلا أنها نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار جنوب إفريقيا في رفض الامتثال لروح ونص ذلك القرار . لقد استمر وجود قوات كوفوت الوحشية لمقاومة التمرد في ناميبيا لفترة طويلة تجاوزت الموعد النهائي المقرر لتسويتها ، وصيفت القوانين والاعلانات المتعلقة بالعملية الانتخابية والجمعية التأسيسية بعبارات غير مفهومة حتى للصفوة المثقفة . وكان يقصد بالقوانين التي صيفت في ذلك الحين تسهيل استمرار حكم جنوب إفريقيا

لنا ميبيا . فالقائمون على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، إذا استخدمنا عبارات الرئيس بوش ، "فأتمهم أن يفطروا إلى حب الحرية المكتوب في قلوب البشر" . (A/44/PV.4، ص ٥٢) ، ونأمل أن تعمل القوانين المعدلة التي ستنشر قريبا على تيسير إجراء انتخابات حرة نزيهة في تشرين الثاني/نوفمبر . ومن ثم ، تطلب كينيا بالحاج إلى المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على جنوب افريقيا للالتزام الكامل بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وذلك لتجنب نشوء حالة تؤدي فيها الانتخابات إلى مزيد من الفوضى والمعاناة ، بدلا من السلم الذي نصبو إليه بشدة .

أما فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ذاتها ، فإننا نأمل أن لا يكون التغير الذي طرأ على القيادة مجرد تغيير في الأشخاص . ونحن في كينيا نتوقع من القيادة الجديدة أن تتخذ خطوات ايجابية وتقدمية بحق في سبيل إقامة مجتمع إنساني يمكن فيه لكل أفراد الشعب ، بغض النظر عن العرق ، أن يعيشوا في وئام . وريثما يحل ذلك ، سنظل نشعر بالقلق العميق لأنه ، على الرغم من النداءات المتكررة للتغيير ، ما برح نظام بريتوريا العنصري ينفذ نظامه البغيض القائم على الفصل العنصري ، وما زال ينكر على الفالبية السوداء من السكان حقهم غير القابل للتجاهل في تقرير المصير . ونحن نطالب باطلاق سراح نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين على الفور ، ورفع حالة الطوارئ ، ووضع حد للأعمال الوحشية ضد السكان السود ، بما في ذلك الأطفال الأبراء ، وعدم تكميم الصحافة ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لعموم آزانيا وغيرهما من المنظمات السياسية . وما زلنا مقتنيين بأنه ما لم يمارس ضغط فوري وفعال على بريتوريا ، فلن يتتسن تحقيق التغيير السلمي .

كما أنتا مقتنعون أيضاً بأن السبيل الوحيد المتاح أمام المجتمع الدولي لتحقيق تغير إيجابي هو عن طريق فرض جزاءات إلزامية شاملة على النظام العنصري ، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وكما ذكر لنا الرئيس بوش يوم الاثنين الماضي هنا في هذه الجمعية :

"فإن الحرية ما أن تبدأ مسيرتها حتى تكتسب قوّة دفع في حد ذاتها" ،

"ويجب أن نحقق السلام لمن لم يعرفوا نعمته من قبل" ، "وليتتأكد الجميع أنه

ما من شيء يمكن أن يعترض سبيل الحرية" . (A/44/PV.4)

إن سياسة الفصل العنصري المقيدة هي المصدر الرئيسي للنزاع في منطقة الجنوب الإفريقي . فهي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء . وما زالت أعمال العدوان وأعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريطانيا ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة تعيث الفوضى في اقتصادات تلك الدول في حين يزيد تدفق اللاجئين الهاجرين من وحشية بريطانيا من استنزاف الموارد المحدودة المتاحة للتنمية الاجتماعية . وتحث كينيا المجتمع الدولي على توفير المساعدات المادية والمالية لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة لمساعدتها على تقليل اعتمادها الاقتصادي على جنوب إفريقيا ، ومن ثم تقليل أثر أعمال بريطانيا الramatic إلى زعزعة الاستقرار .

وتفيد التطورات المشجعة في بعض مجالات العلاقات الدولية في تأكيد الحاجة إلى عمل المزيد في المجالات التي لم يحرز فيها تقدم يذكر حتى الآن . وما زالت كينيا تشعر بقلق عميق لأنها لم تحدث أي تطورات إيجابية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . لقد شهد العالم ترديا سريعا في الأحوال العامة للشعب الفلسطيني . ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط حتى يُعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة خاصة به ، كما أعلن من قبل . ونحن نشيد بزعماء الشعب الفلسطيني لما اتخذوه من خطوات إيجابية من أجل حل المشكلة الفلسطينية .

ومازلتنا نشعر بالأس إزاء التماد الخطير للعنف في لبنان ، ونطالب بإلتحاح بانسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية وبوقف اطلاق النار الغوري غير المشروط الذي طالب به الجامعة العربية مؤخرا . ونحن نؤيد جميع جهود الجامعة العربية الرامية الى حل هذه الأزمة المأساوية ونطالب المجتمع الدولي بآئنه يحترم السلامة الإقليمية للبنان احتراما تاما ويحترم حقه في أن يمارس سيادته داخل حدوده المعترف بها دوليا .

وترحب كينيا بالتطورات الإيجابية التي تمت في البحث عن حل لمشكلة كمبوتشيا . ونرحب بقرار فييت نام بسحب قواتها من كمبوتشيا بحلول نهاية هذا الشهر ، ونؤيد تأييدها تماما جميع الجهدود التي تتطلع بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة . ويُشَجِّع صدرنا بالمثل استمرار البحث عن حل لمشكلة قبرص ، والمبادرات الإقليمية التي اضطلع بها رؤساء أمريكا الوسطى لايجاد جو سلمي في تلك المنطقة دون الإقليمية .

وفي شبه القارة الكورية نؤيد قبول جمهورية كوريا في الأمم المتحدة . كما يشجعنا تجدد الحوار والاتصالات بين شطري كوريا بغية التوصل الى التوحيد السلمي لبلديهما بما يحقق المصلحة المشتركة للشعب الكوري . ونتمنى لهما عظيم التوفيق في وضع طرائق تحقيق هذا الهدف المنشود . فلن يحل المشكلة الكورية إلا الشعب الكوري ذاته .

وفي أفغانستان ، نلاحظ مع الارتياح تنفيذ اتفاقات جنيف بنجاح . غير أنه ، يتحتم على الشعب الأفغاني أن يسوي مشاكله الداخلية دون تدخل أو ضغط من أية جهة حتى يمكن أن يعود السلم والوئام الى ذلك البلد الذي ظل يعاني منذ أمد طويل . وما زالت كينيا ، في جميع هذه الجوانب ، ثابتة في التزامها بحق كل الشعوب في تقرير مصيرها دون أي تدخل أو ضغط أجنبى .

وتؤمن كينيا بأن نزع السلاح هو ضرورة أخلاقية للمجتمع الدولي ، إذا أريد للهدف الأساسي المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين أن يتحقق . ويهدد استمرار تراكم الأسلحة المتقدمة والأسلحة النووية المهملة والأسلحة التقليدية بقاء الجنس

البشري . ولكننا نأمل في أن العلاقات المحسنة والمفاوضات الثنائية المكثفة بين الدولتين العظميين ، كما تجلّى في هذا المحفل على لسان الرئيس بوش يوم الاثنين الماضي ، سيكون لهما أثرهما الإيجابي على جهود نزع السلاح العالمي . وتوّدّي كل هذه الأدوار إلى تخفيف حدة التوتر في العالم بأسره .

وما برح الاقتصاد العالمي ، ونحن نقترب من نهاية عقد الثمانينيات ، يثير القلق . ووفقاً للدراسة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٨٩ ، ازداد الناتج الاقتصادي العالمي بمعدل مرتفع قدره ٢,٤ في المائة في عام ١٩٨٨ . وازدادت التجارة العالمية بمعدل أسرع قدره ٨,٣ في المائة بما يتجاوز المعدلات التي تحقّقت في السبعينيات . ولكن الواقع أن جميع فوائد الزيادة في الناتج العالمي والتجارة العالمية قد تراكمت وما زالت تتراكم لصالح البلدان الصناعية . ولم يتحقق التوقع بأن تمتد فوائد النمو في الناتج الاقتصادي العالمي وتفصيف وتنشّر حتى تشمل مزيداً من البلدان النامية . وفي ظل الاتجاهات الحالية ، تشير احتمالات المستقبل إلى تردّي هذه الحالة . وما نحتاج إليه هو بيئة تقوم على تحسين التعاون الاقتصادي الدولي على أساس واقع الترابط العالمي المتعاظم بين الاقتصادات الوطنية . ونرى أن هذه الدورة تتّسّع فرماً عديدة للتماس سبل ووسائل لإدارة هذا الترابط . ويجب أن تقوم البلدان النامية بدور أكثر جدوّي وفائدة في النشاط الاقتصادي العالمي وعملية صنع القرارات . فمن حق كل دولة أن تتمتع بمتانة النمو والتّوسّع العالميّين .

وكما يتبيّن بحق من الدراسة الاقتصادية العالمية ، أنه

"من المفارقات ، من وجهة نظر عالمية ، أن أغنى البلدان في العالم

تمتّص قدرًا كبيرًا من مدخلات بلدان أخرى بدلاً من أن تسهم في تدفق رأس المال إلى سائر العالم ."

وأملنا في هذه الدورة أن نحرز تقدماً في وضع الأسس لإعادة توجيه تدفقات الاستثمار الرأسمالي نحو البلدان النامية في السنوات القادمة .

أما مشكلة الديون التي بترت في كل البلدان النامية تقريباً في أوائل الثمانينيات ، فقد انتشرت الآن وأصبحت أزمة دائمة ، تعوق النمو وتعرقل النظام الاجتماعي وتزيد من التهديد الموجه إلى الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية . ورغم جهود التكيف الدؤوبة والمستمرة وإعادة جدولة الديون ، فإن النظام المالي والنقد الدولي يجعل من المستحيل تقريباً بالنسبة للبلدان النامية المتضررة أن تتحمل هذا العبء . ولم تحدث قرارات مثل قرارات قمة تورونتو أي أثر يذكر ، ولذلك يجب تعزيزها .

لقد تردى وضع النقل الصافى الهائل للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأى المال إلى البلدان المتقدمة ، وازداد إلى ما يربو على ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٨٨ بالمقارنة بحوالي ٢٥ إلى ٣٥ بليون دولار سنوياً في الماضي . وقد أضاف هذا عبئاً يعوق بناء الهياكل الأساسية الضرورية ؛ ولاسيما في إفريقيا ، لزيادة اقتصاداتها ؛ بما في ذلك القدرة على مواجهة الصدمات البيئية الخارجية القاسية . ونأمل أن تتعزز الجهد الرامي إلى مواجهة هذه التحولات السلبية .

إن مشاكل الدين والنقل الصافى للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة مشاكل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة التي تواجه البلدان النامية في ميدان التجارة الدولية . إن أنساب وأنجع استراتيجية لحل مشكلة الدين وإعادة تنشيط النمو المستمر في البلدان النامية يجب أن تعمل على زيادة حصيلة الصادرات في البلدان النامية باعتبار ذلك عنصراً أساسياً . إلا أن الاتجاه في النظام التجارى المتعدد الأطراف يميل نحو زيادة القيود . ولعل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري الآن توفر فرصة هامة لعكس هذا الاتجاه ولتعزيز النظام .

إن المبادرة التي اتخذتها مجموعة السبع والسبعين بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة بكاملها للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة إعادة تنشيط اقتصادات البلدان النامية ، قد جاءت في حينها ، وستوفر فرصة هامة للتوصى إلى تواافق آراء بشأن التنمية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن يوفر إعداد وضع استراتيجية إئتمانية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية تدابير لضمان تحسين البيئة الاقتصادية الدولية من أجل دعم جهود البلدان النامية .

لقد واجهت افريقيا أطول وأخطر أزمة اقتصادية في تاريخها . وكما توضح الدراسة الاقتصادية العالمية بحق وبوضوح :

"ما بربت اقتصادات افريقيا شديدة التأثر بظروف لا سيطرة لها علىها" .

(النشرة الاقتصادية العالمية ١٩٨٩ ، ٤٥/١٩٨٩ ص ٢٩)

لقد أصبحت القيود الخارجية على انتعاش افريقيا أكثر شدة . فقد ارتفع الدين الخارجي لافريقيا من ٢٢٠,٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ إلى ٢٣٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ . وتبلغ نسبة الدين الان حوالي ٤٠ في المائة من حصيلة الصادرات . وانخفضت أسعار السلع الأساسية بصفة عامة بحوالي ١٣ في المائة في عام ١٩٨٨ في حين أن أسعار الواردات استمرت في ارتفاعها . وأصبحت افريقيا اليوم مصدراً صافياً للموارد المالية بينما أصبحت القروض الجديدة بعيدة المنال ، وترتبط بشروط قاسية تفرض سياسة التكيف . إن النمط السائد في الاقتصادات الافريقية هو قطاعات انتاج السلع الأولية مع وجود قطاعات المصانع الصغيرة التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة ، ويوجه انتاجها بالكامل تقريباً للاستخدام المحلي . وتدوي التزامات افريقيا لخدمة الدين وركود حصيلة الصادرات التي تقييد الواردات اللازمة لانعاش الاستثمار واستخدام الإمكانيات الزراعية والصناعية الموجودة . ولهذا ، يلزم اتخاذ اجراءات عاجلة فيما يتعلق باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره الى هذه الدورة عن أعمال المنظمة بضرورة استعراض مقررات مؤتمر تورنتو الرامية الى تخفيف عبء الدين على البلدان المنخفضة الدخل ، ولاسيما البلدان الافريقية ، حيث كانت النتائج حتى الان مخيبة للآمال .

وأخيراً ، يود وفدي أن يعرب عن قلقه ، أسوة بالوفود التي أعربت عن قلقها من قبل ، بشأن تردي بيئتنا . وينبغي أن تكون صيانة البيئة وحماية قدسيتها المسؤولية الرئيسية لكل الأمم - كبائرها وصغرها ، المتقدمة منها والنامية ، في الشمال وفي الجنوب . ونحن في كينيا ، يشرفنا عظيم الشرف استضافة مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد اتخذ رئيسنا ، فخامة السيد دانييل آراب موي ، دوراً رائداً وحاسماً في الحفاظ على تراثنا المشترك ، والحياة البرية ، وحماية البيئة . وكما أوضح في بيانه أمام الدورة الافتتاحية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

"... إن المشاكل البيئية انسانية أصلًا وعالمية في طبيعتها؛ ولهذا يتطلب حلها التدخل الإنساني والتعاون والعمل العالميّين".

وأشارت لجنة التخطيط الإنمائي إلى أنّ الضرر البيئي في المجتمعات الشريعة هو نتيجة للتنمية المفرطة والطلب اللامتناهي على مزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى وجود كميات هائلة من الفاقد. وفي البلدان النامية، من ناحية أخرى، تعتبر أكثر المشاكل البيئية نتيجة للفقر مع تزايد الكفاح في سبيل التغذية والطاقة مما يؤدي إلى التعجيل بِإزالة الغابات، وتردي التربة واستنفاد الموارد المائية. ولهذا، لا يمكن لمسائل التنمية الاقتصادية أن تكون منعزلة عن المسائل البيئية. وفي اجتماعنا الأخير في كراكاس، كرسنا نحن مجموعة السبع والسبعين، قدرًا كبيرًا من الوقت للمناقشات التي تدور حول الإسهامات التي يمكن أن تقدمها البلدان النامية في التعاون العالمي من أجل البيئة والتنمية. وتبيّن هذه الإسهامات التي تتضمن في جملة أمور إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون الدولي من أجل حماية البيئة، الأهمية التي تعلقها البلدان النامية على هذه المسألة. وقد اتخذت كينيا خطوات هامة لحماية أراضيها القابلة للزراعة من تآكل التربة عن طريق إعادة الاحراج، واستصلاح الأراضي ذات الانتاجية الهامشية باستخدام موارد مالية محدودة للفانية، وزيادة الوعي العام بمخاطر تدهور البيئة وتعبئته الشعب عن طريق روح الدعم الذاتي. وقد بذلك قصاري جهدنا أيضًا لحماية بيئتنا البحرية الإقليمية. وكما أكد الأمين العام في بيانه الافتتاحي في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بينما تعتبر التحديات التي تواجهنا مسؤولة كل البلدان، من الجلي أن البلدان الصناعية يمكنها أن تقدم أكبر إسهام، لا في تخفيف الضرر الذي تحدّثه للبيئة العالمية فحسب، ولكن أيضًا في مساعدة البلدان النامية. وتحتigue المداولات التي تجري أثناء هذه الدورة بشأن مؤتمر البيئة والتنمية للبلدان الصناعية فرصة عظيمة مواتية لإبداء الارادة السياسية التي تعتبر حيوية في وضع الأساس لنجاح المؤتمر. ونأمل أن يتولد عن هذا المؤتمر الزخم المطلوب في سبيل تحقيق التعاون الدولي الحقيقي بشأن البيئة والتنمية المستمرة. ولدى انعقاد هذا المؤتمر، لنجعل منه فرصة لتقدير ما سنكون قد أنجزناه من الآن وحتى ذلك العين لحماية بيئتنا بدلًا من جعله مجرد تجمع لِلُّعْرَاب عن الأسف لفشلنا في حماية كوكبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٠